الجمل

لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني
(٠٠ - ٤٧١ / ١٠٧٨)

حققه وقدم له

علي حيدر

أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق

دمشق

١٣٩٢ هـ — ١٩٧٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

عندما عزمت على تحقيق كتاب « المرتجل » لابن الخشاب (٤٩٢ / ١٠٩٩ — ٥٦٧ / ١١٧٦) كان لزاماً علي أن أحقق الكتاب المشروح حتى يستوفى البحث ويرسى على أسس منهجية .

وقد قمت بتحقيقه وقدمت له بمقدمة تحدثت فيها عن حياة الجرجاني وثقافته ومؤلفاته ثم تكلمت على كتاب « الجمل » وشروحه ، وتناولت بعد ذلك بالحديث نشأة نظرية العوامل وأثر الجرجاني فيها وتطورها التاريخي حتى عصرنا الحاضر .

ولا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر وأصدقه إلى أستاذي المشرف **الدكتور أحمد مكي** الذي رعى هذا البحث وقوم منآده وأقالني كلما تعثرت ومد لي يد الأب الرحيم وغرس في نفسي المنهجية في البحث العلمي .

كما لا يسعني إلا أن أزجي اعترافي بالفضل لعلامة الشام **الأستاذ أحمد راتب النفاخ** الذي لم يضن علي بوقته الثمين ، جزاه الله كل خير .

وها أنا اقدم هذا الكتاب الذي ظل قابعاً في دار الكتب الظاهرية مئات السنين يتشوق إلى من ينفض الغبار عنه ، آملا أن يكون لبنة في صرح إحياء تراثنا العربي الخالد .

دمشق ٩ / ١١ / ١٩٧٢

علي حيدر

عبد القاهر الجرجاني
(٠٠ – ٤٧١/١٠٧٨)

ولد عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، أبو بكر الجرجاني في جرجان وبها توفي سنة ٤٧١ / ١٠٧٨ (١) ، ونهل بها من ينابيع العلم على يد شيخيه ، أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني (٢) وأبي الحسين محمد بن عبد الوارث الفارسي النحوي (٣) .

وقد وعى بعد ذلك ثقافة عصره ، وتمثل تراث أسلافه كسيبويه (٠٠ – ١٨٠ / ٧٩٦) والآمدي (٠٠ – ٣٧٠ / ٩٨٠) ونقل عنهم في مصنفاته .

وقد استطار ذكره وانتشر صيته ، فغدا قبلة طلاب العلم يرحلون اليه من كل حدب وصوب ، في النحو (٤) .

وقد تعددت جوانب ثقافته بتنوع اطلاعه فصنف في البلاغة والأدب والنقد ، وتفقه في الدين حتى عد في طبقات فقهاء الشافعية (٥) ، غير أنه برع في علمي البلاغة والنحو ، ولعل استعراضنا لمصنفاته يثبت ذلك، فمن مؤلفاته النحوية التي وصل الينا خبرها :

---

(١) لم تذكر المصادر التي ترجمت له سنة ولادته ، كما انها اختلفت في تحديد وفاته ، فذكر بعضها انه توفي سنة ٤٧٤ هـ . انظر إنباه الرواة ٢ : ١٨٨ ، شذرات الذهب ٣ : ٣٤٠ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ٩٥ .

(٢) انظر معجم الادباء ١٤ : ١٦ .

(٣) انظر طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ٩٥ .

(٤) إنباه الرواة ٢ : ١٨٩ – ١٩٠ .

(٥) طبقات الشافعية ٣ : ٢٤٢ .

١ ــ الإيجاز ، وقد اختصر فيه كتاب الإيضاح [١] .

٢ ــ التلخيص ، وبه شرح كتاب الجمل شرحاً مقتضباً [٢] .

٣ ــ الجمل ، أو الجرجانية ، وهو الكتاب الذي حققناه .

٤ ــ العوامل المئة في النحو : ولعل هذا الكتاب أول كتاب في العوامل وصل الينا ، وكان له صدى كبير فيما بعد،فشرح شروحاً كثيرة ، وترجم إلى التركية، كما نظم بها شعراً [٣] .

٥ ــ المغني ، وقد شرح به كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ، في ثلاثين مجلداً [٤] .

٦ ــ المقتصد ، شرح به كتاب الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي ، في ثلاثة مجلدات [٥] .

ومن مؤلفاته في البلاغة :

١ ــ أسرار البلاغة [٦] .

٢ ــ دلائل الإعجاز [٧] .

ومن مؤلفاته في القرآن :

١ ــ الرسالة الشافية في الإعجاز[٧] .

---

(١) كشف الظنون ١ : ٥١٢ .

(٢) نزهة الألبا : ٢٤٩ ، إنباه الرواة ٢ : ١٨٨ .

(٣) كشف الظنون ٤ : ٢٧٩ .

(٤) نزهة الألبا : ٢٤٩ ، شذرات الذهب ٣ : ٣٤٠ ، كشف الظنون ١ : ٥١٢ .

(٥) إنباه الرواة ٢ : ١٩٠ .

(٦) إنباه الرواة ٢ : ١٨٨ ، وقد ورد دلائل الإعجاز فيه باسم « إعجاز القرآن » .

(٧) طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ٩٥ .

٢ ــ شرحان على كتاب إعجاز القرآن لأبي عبد الله محمد بن زيد الواسطي (٠٠ ــ ٣٠٦ / ٩١٨) أحدهما كبير واسمه المعتضد، والآخر صغير لم يذكر له اسم [١]

٣ ــ شرح الفاتحة [٢] .

وله في الأدب : المختار من دواوين المتنبي والبحتري وأبي تمام [٣] .

وفي الصرف : كتاب سماه « العمدة في التصريف » [٤] .

وذكر له ابن قاضي شهبة كتاباً في **العروض** [٥] .

كما ذكر له كتابان لم يعرف موضوعها ، وهما :

١ ــ التذكرة [٦] .

٢ ــ المفتاح [٧] .

كتاب « الجمل »

ليس كتاب الجرجاني هو الوحيد الذي يحمل هذا الاسم بين كتب النحو العربي،فثمة كتب أخرى كـ « جمل » الزجاجي (ت ٣٣٧/٩٤٨) و « جمل » ابن خالويه (ت٣٧٠/٩٨١) و « جمل » ابن هشام [٨] (ت ٣٥٩/ ٧٦١) ، ولعل هذه التسمية تعكس لنا مضمون

(١) طبقات الشافعية ٣ : ٢٤٢ .

(٢) طبقات الشافعية ٣ : ٢٤٢ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ٩٥ .

(٣) طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ٩٥ .

(٤) » » » » » »

(٥) إنباه الرواة ٢ : ١٨٨ ، وقد ذكر القفطي عنه أنه لم يستوف القول حق الاستيفاء في المسائل التي سطرها .

(٦) طبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ٩٥ .

(٨) كشف الظنون ٢ : ٦٢٣ ــ ٦٢٨

الكتاب ، فهو يورد المبادىء الأولى للنحو بوضوح وبساطة ، تاركاً التعقيدات والتفصيلات لكتب المطولات .

وكتاب « الجمل » للجرجاني شرح مختصر لكتابه « العوامل المائة » (١) ، غير أنه يخالفه في منهجه فقد قسم هنالك العوامل إلى لفظية ومعنوية ، وقسم اللفظية إلى سماعية وقياسية أما هنا فهو يجعل العوامل ثلاثة أقسام : عوامل من الأفعال وثانية من الحروف وثالثة من الأسماء ، ويضع للكتاب مقدمات ، ويختمه بأشياء منفردة ، والمقدمة والخاتمة ليستا من العوامل .

ذكر بروكلمان (٢) لهذا الكتاب نسختين ، إحداهما في كلكتا بالهند ، والأخرى في الجزائر (٣) .

وتتألف نسخة كتاب (الجمل) من عشرين ورقة ، تبدأ من الورقة (١) من أوراق المجموعة وتنتهي في الورقة (٢٠) منها ، وفي كل صفحة سبعة عشر سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر تسع كلمات . ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ١٢٦٦/٦٦٤ وناسخها هو عبدالرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الحنفي .

كتب على وجه الورقة الأولى : هذا كتاب العوامل الجرجانية للأستاذ الجرجاني نفعنا الله به والمسلمين أجمعين .

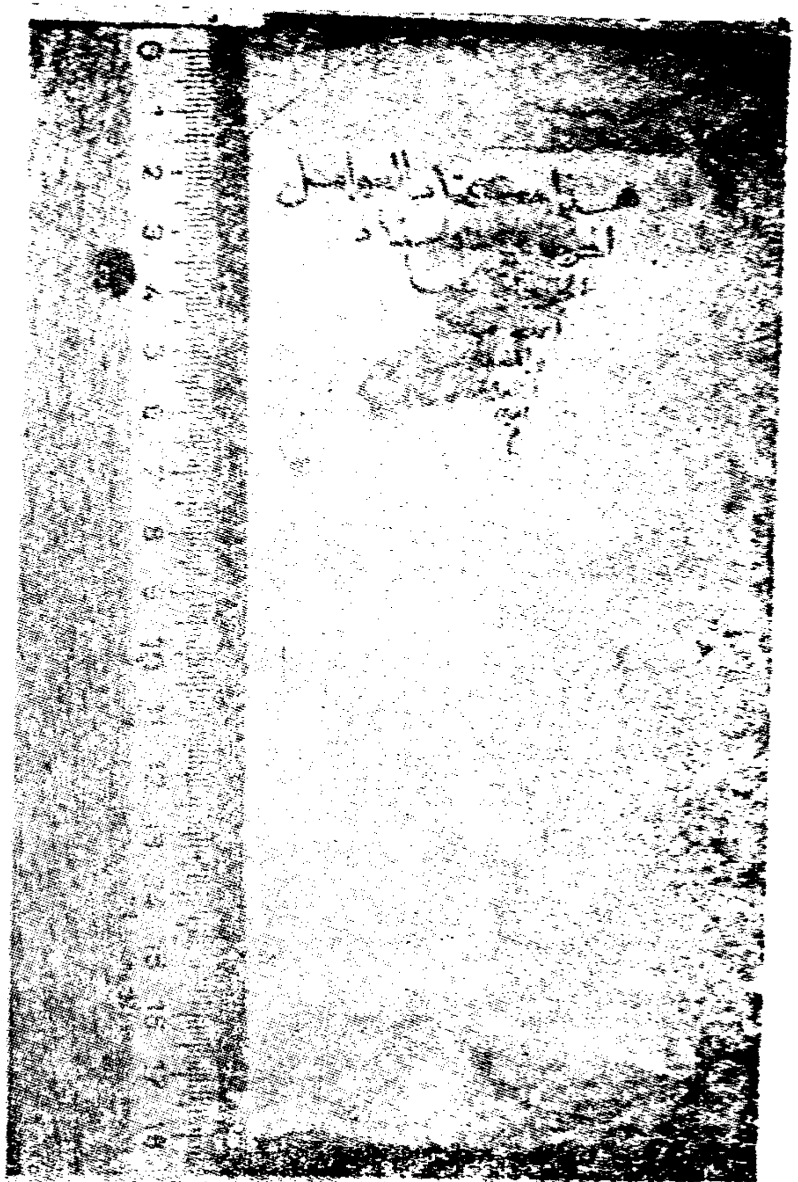
وعلى ظهر الورقة «٢٠» بخط يخالف خط الأصل : سبحان من أنزل القرآن رحمة العالمين ... والحمد لله رب العالمين . تمت ، كما نجد عليه ثلاثة أبيات من الشعر كتبت باللغة

---

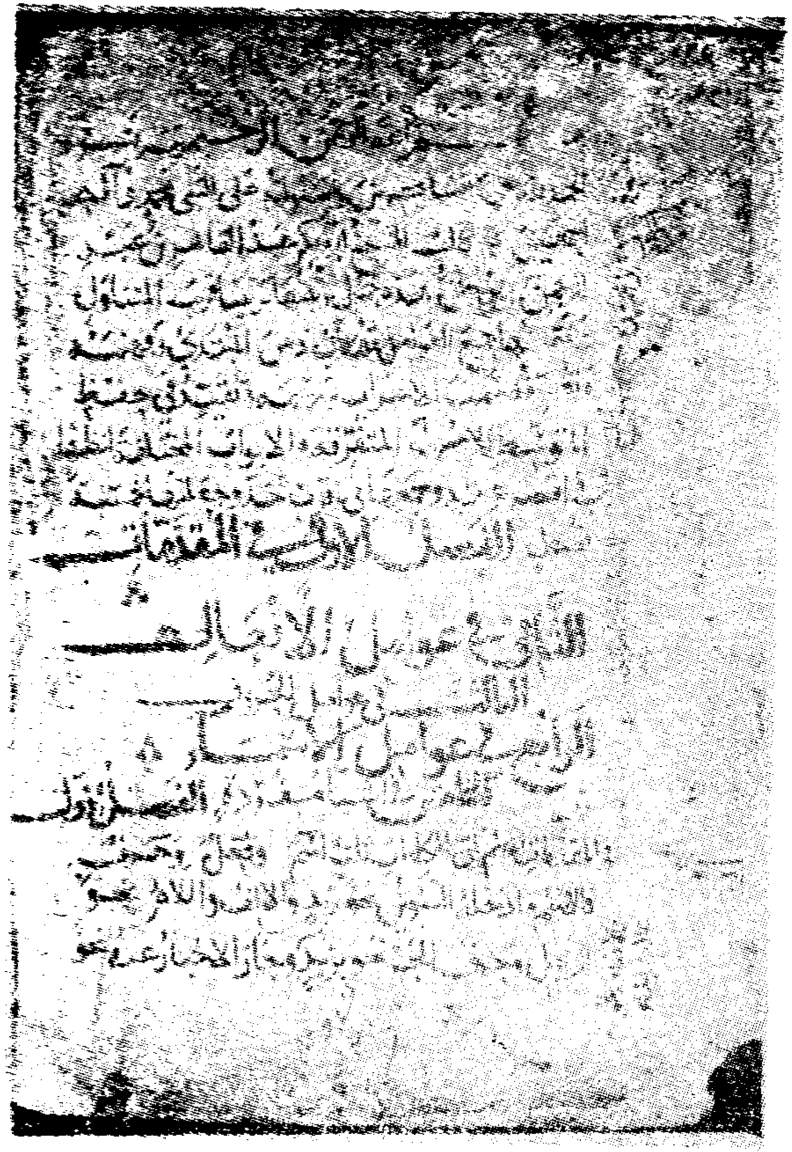
(١) إنباه الرواة ٢ : ١٨٨

(٢) بروكلمان ١/٢٨٧ — ٢٨٨

(٣) حاولت محاولات متكررة الحصول على صورة من نسخة كلكتا عن طريق المستشار الثقافي للسفارة الهندية بدمشق فأعياني ذلك ، وأكد لي الأستاذ رياض الكيلاني الذي تفضل بالبحث عن نسخة الجزائر أنه لم يعثر على كتاب بهذا الاسم للجرجاني في مكتبات الجزائر ، ولكني عثرت على نسخة لم يذكرها بروكلمان في دار الكتب الظاهرية مجموعة مع كتاب المرتجل لابن الخشاب تحت رقم ٥٧٥٣ .



صفحة العنوان وهي ظهر الورقة الأولى من الأصل المخطوط



وجه الورقة الأولى من الأصل المخطوط بداية الكتاب



باب [illegible] اعلم أن الواحد من
الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة فإذا ائتلف منها
اثنان فأفادا نحو خرج زيد يسمى كلاما ويسمى جملة والائتلاف
يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا وبين الاسمين كقولك
زيد منطلق وبين الاسم والحرف في النداء نحو يا زيد والجملة
تقع موقع المفرد في سبعة مواضع الخبر للمبتدأ كقولك
زيد خرج أبوه في موضع رفع لوقوعها موقع خارج والثاني
خبر كان وأخواتها كقولك كان زيد أبوه منطلق وأبوه منطلق
في موضع نصب لكونه خبر كان والثالث خبر إن وأخواتها
كقولك إن زيدا أخوه منطلق والرابع المفعول الثاني من
باب ظننت وأخواتها كقولك ظننت زيدا أبوه خارج والخامس في
صفة النكرة نحو مررت برجل أبوه منطلق فالجملة في موضع جر صفة
لكونها صفة لمجرور والسادس الحال كقولك جاءني زيد
[illegible] كقولك
[illegible]
وكذا الباقي فهذا آخر ما أوردنا من الجمل في عوامل الإعراب
تمت الرسالة والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وجه الورقة الأخيرة من الأصل المخطوط نهاية الكتاب

الفارسية ، وفي وجه الصفحة ٢٠ : نسخة مقابلة بنسخة الأصل . بلغت مقابلة ثانية بنسختين ولله الحمد .

كتبت بخط نسخ واضح ومشكول ، وأعجمت إعجاماً كامــلاً . وفي الحواشي عناوين للفصول والموضوعات .

عورضت هذه النسخة بنسختين ، رمزنا الأولى بـ (خ) وللثانية بـ (خ ثا) وكل الخلافات التي أثبتها عدا خلاف واحد من النسخة (خ) .

وقد أثبتنا في التحقيق كل الخلافات بعد أن اعتبرنا نسخة الظاهرية أصلاً ورمزنا لها بالرمز (أ) .

شروح (الجمل) :

اهتم النحاة بكتاب « الجمل » اهتماماً بالغاً فتعددت شروحه ، هذا إلى أن الجرجاني نفسه شرحه بكتاب سماه « التلخيص » . وقد أورد الحاج خليفة في « كشف الظنون » ثبتاً بأسماء شارحيه ، وهم حسب وفياتهم :

١ ــ ابن السيد البطليوسي ، أبومحمد عبد الله بن محمد (ت ١١٣٦/٥٣١) .

٢ ــ علي بن الحسين بن علي الباقولي الضرير (كان حياً سنة ١١٤٤/٥٣٩ ولم تعرف سنة وفاته) وسمى شرحه : الجواهر في شرح جمل عبد القاهر .

٣ ــ ابن الخشاب ، أبومحمد عبد الله بن أحمد بن أحمد (ت ١١٧١/٥٦٧ وسمي شرحه « المرتجل في شرح الجمل » وهو الكتاب الذي حققناه .

٤ ــ أبو الحسن علي بن إبراهيم الأنصاري البلنسي (ت ١١٧٥/٥٧١) وسمى شرحه « الحلل » .

٥ ــ أبو عبد الله محمد بن جعفر الأنصاري البلنسي (ت ١١٨٨/٥٨٤) .

٦ ــ أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف الحضرمي (ت ١٢١٢/٦٠٩)

٧ ـ عمر بن عبد المجيد الرندي (ت ٦١٦/١٢١٩) .

٨ ـ أحمد بن عبد المؤمن الشريشي الأندلسي (ت ٦١٩/١٢٢٢) .

٩ ـ أبو الحسن ، علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩/١٢٧٠) .

١٠ ـ شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن الفضل بن علي البعلي الحنبلي (ت ٧٠٩/١٣٠٩) وسماه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر .

١١ ـ شرح سمي بالإيجاز ، لم يعرف اسم مؤلفه .

وذكر بروكلمان أن أبا حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي (ت ٧٥٤/١٣٥٣) ممن شرحوا الجمل [١] .

* * *

(١) انظر بروكلمان ١ / ٥٠٤ .

عبد القاهر الجرجاني ونظرية العامل

لاحظ النحويون منذ القديم أن كلمات التركيب اللغوي يؤثر بعضها في بعضها الآخر ، وقد سموا المؤثر الذي يغير حركة أواخر الكلمات المتأثرة عاملاً والكلمة المتأثرة معمولاً .

ولعل أول نص وصلنا يتحدث عن العوامل هو قول سيبويه « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء ، أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب » (١) .

وقد بدا فيما بعد تأثير المنطق على نظرية العوامل ، ذلك أن الثقافات والعلوم الاخرى عمقت النظر في كل العلوم في ذلك الوقت .

وأهم الاصول التي استنبطوها :

١ ـ الاسماء محمولة على الافعال في العمل لأن الاصل في الاسماء أن تكون معربة معمولة وعملت بعض الاسماء لشبهها بالافعال أو الحروف ، وكلما كان الشبه أقوى كانت أقوى عملاً .

والحروف منها العامل ومنها غير العامل ، فالعامل ما اختص بالاسم أو الفعل ، وغير العامل ما لم يختص بأحدهما ، وإنما تعمل إما لشبهها بالفعل ، وهذه قد تهمل إذا ما ابتعد الشبه بينها وبين الفعل ، وإما لأن العمل أصل فيها .

---

(١) الكتاب ١ : ٣ .

٢ ــ الفعل الجامد أضعف عملاً من الفعل المتصرف ، وما يعمل في الافعال أضعف مما يعمل في الاسماء ، والعامل المعنوي أضعف من العامل اللفظي ، وقد تقوي بعض الحروف بعض الافعال على العمل كما في واو المعية في المفعول معه ، وإلا في الاستثناء .

٣ ــ يجب أن يتقدم العامل على معموله ، فان كان قوياً في عمله عمل متقدماً ومتأخراً وإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدماً ، والأصل ألا يفصل بين العامل والمعمول ويمكن التجاوز عن ذلك في الفعل لقوته ، وفي بعض الاسماء العاملة حملاً على الفعل ، أما الحرف فلا يفصل بينه وبين معموله .

٤ ــ العوامل المتشابهة في العمل تكون أسرة واحدة ، كما في « إن وأخواتها » و « كان وأخواتها » .

٥ ــ إن طلب عاملان معمولاً واحداً جعلوا لأحدهما العمل في اللفظ ، وللآخر العمل في المعنى أو في الضمير لأن المعمول الواحد لا يعمل فيه عاملان ، وكان من نتائج ذلك أن أوجدوا « التنازع » .

٦ ــ لا يعمل عامل في المعمول وضميره في آن واحد ، وكان من نتائج ذلك أن وجد باب « الاشتغال » .

٧ ــ ثمة عوامل واجبة الحذف ، لاينطق بها ، ويدل على قسم منها دليل لفظي كما في « أن » الناصبة للفعل المضارع وفاء السببية ، والقسم الآخر يدل عليه دليل معنوي كما في المصادر المعنوية على أنها مفعول مطلق .

٨ ــ بعض العوامل يلغى عمله ، وبعضها الآخر يكف عن العمل ، وقسم ثالث يعلق عن العمل في اللفظ ويعمل في المعنى .

٩ ــ يمكن للكلمة أن تكون عاملة ومعمولة ، ولكن الكلمتين لاتتبادلان العمل ، وجزء الكلمة لايعمل فيها [١] .

---

(١) انظر إحياء النحو من ٢٢ ــ ٢٨ ، الإنصاف .

وقد خلقت هذه الأصول التي استنبطوها جدلاً عنيفاً [illegible] نحاة قادهم إلى الشطط .
أما من حيث التأليف في العوامل ، فكتاب العوامل للجرجاني هو أول كتاب وصلنا على أن ثمة كتابين ألفا قبله في العوامل النحوية ، أحدهما لأبي علي الفارسي والآخر للكسائي (١) لم يصلا إلينا .

وكتاب العوامل المئة صغير جداً صفحاته معدودة ، وقد قسم العوامل إلى قسمين : لفظية ومعنوية ، واللفظية تنقسم إلى سماعية وقياسية ، فالسماعية يتوقف عملها على السماع دون أن يستند الى قاعدة ، والقياسية يستند عملها إلى قاعدة كلية ، والسماعية أحد وتسعون عاملاً ، والقياسية منها سبعة عوامل والمعنوية عاملان ، وتنقسم السماعية منها إلى ثلاثة عشر قسماً :

أما اللفظية القياسية فهي :

١) الفعل على الإطلاق

٢) اسم الفاعل

٣) اسم المفعول

٤) المصدر

٥) الصفة المشبهة

٦) الاسم المضاف إلى اسم آخر

٧) سقط هذا النوع من كتاب العوامل وهو كما جاء في « الجمل » الاسم التام بالتنوين أو نوني التثنية أو الجمع ، والمضاف إلى غير المعدود .

أما المعنوية فهي اثنان فقط :

١ ـ العامل في المبتدأ والخبر وهو الابتداء .

٢ ـ العامل في الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم .

وإذا كان الجرجاني قد سار على المنهج التقليدي في النحو فشرح الإيضاح وألف

---

(١) كشف الظنون ٤ : ٢٧٨

العوامل الثانة والجمل والتلخيص فقد حاول أن ينحو في النحو منحى جديداً يبعده عن الآلية والتحجر فألف كتابه « دلائل الإعجاز » الذي أقامه على نظرية النظم ، وقوام هذه النظرية أن للكلام نظماً ، ونظم الكلام هو الذي يؤدي إلى الفروق المعنوية بين العبارات فهو يرى أن بين « زيد منطلق » و « زيد ينطلق » و « ينطلق زيد » و « منطلق زيد » و « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » و « زيد هو المنطلق » و « زيد هو منطلق » فروقاً في المعاني النحوية (١) .

والمعنى في نظره هو الأساس ، فلن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه (٢) والمعنى الذي يريده هو المعنى النحوي (٣) .

إلا أن محاولة الجرجاني أخفقت ، فقد كان صنيعه هذا نواة جديدة لما سمي فيما بعد بعلم المعاني الذي يمت بصلة إلى البلاغة لا إلى النحو .

ثم جاء ابن مضاء القرطبي (٥١١/١١١٨ — ٥٩٢/١١٩٦) بكتابه « الرد على النحاة » محاولاً هدم نظرية العامل ، فهو يرى :

١ — أن الذي عمل الرفع والنصب والجر والجزم هو المتكلم وليس العامل اللفظي أو المعنوي (٤) .

٢ — أن تقدير كثير من العوامل المحذوفة تعنت يخرج الكلام عما كان عليه قبل التقدير (٥) .

٣ — أنه لافائدة من تقدير الضمائر المستترة في الأفعال والمشتقات (٦) .

٤ — أن تعقيد التنازع والاشتغال يدلان على فساد نظرية العامل (٧) .

---

(١) دلائل الإعجاز : ٦٤ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٤٤ .

«٣» دلائل الإعجاز ٤٠٤ .

«٤» الرد على النحاة : ٨٥ .

«٥» الرد على النحاة : ٨٨ .

«٦» الرد على النحاة : ١٠٦ .

«٧» الرد على النحاة : ١٠٧ .

وقد حذا ابن مضاء في اعتبار المتكلم هو الذي عمل الرفع والنصب والجزم حذو ابن جني (٠٠ — ٣٩٢/١٠٠٢) الذي لم يدحض فكرة العامل ولكنه نبه على أن الفاعل الحقيقي هو المتكلم (١) .

ولعل الوقوف عند كون المتكلم هو العامل أكثر تعقيداً ، ذلك أن المتكلم لا يرفع أو ينصب بنفسه حسب هواه ، إنما يفعل ذلك بحسب القواعد المقررة (٢) .

أما بالنسبة لتقدير العوامل المحذوفة ، وتعقيد التنازع والاشتغال فهو على حق في ذلك وقد يساعد تقدير الضمائر المستترة في الأفعال والمشتقات على فهم المعنى .

وهكذا فقد أحس ابن مضاء بتعقيد البناء النحوي وخلله ، ولكنه لم يستطع أن يضع منهجاً متكاملاً لبناء جديد فذهبت صرخته أدراج الرياح ، وتمسك النحاة بمنهج القدماء فأولعوا بالعوامل المئة للجرجاني وبألفية ابن مالك ، حتى العصر الحديث .

المحدثون ونظرية العامل

لو استعرضنا الباحثين المحدثين الذين تعرضوا لنظرية العامل لوجدنا أن الأستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» أكثرهم دراسة لهذه النظرية ، وعنه صدر الباحثون المحدثون كالأستاذ إبراهيم أنيس في كتابه « أسرار العربية » ومهدي المخزومي في كتابه «النحو العربي نقد وتوجيه » . وعلى هذا فان دراستنا له تجزىء عن دراستهم .

يقول الأستاذ مصطفى في مستهل حديثه عن العامل « أساس كل بحثهم في النحو أن الإعراب أثر يجلبه العامل ، فكل حركة من حركاته ، وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة إن لم يكن ملفوظاً فهو مقدر ، ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل هي النحو كله ، أليس النحو هو الإعراب ؟

«١» الخصائص ١ : ١٠٩

«٢» مناهج البحث في اللغة : ٢٣ .

والإعراب أثر العامل ؟ فلم يبق للنحو إلا أن يتبع هذه العوامل يستقريها ، ويبين مواضع عملها وشرط هذا العمل ، فذلك كل النحو » (١) .

وبعد أن عرض قواعـــد نظرية العامل وأسسها كما استنبطها من أقوال النحاة قال : « إنهم بهذه الفلسفة يؤيدون مذهباً على مذهب ، فان قال الكسائي : إن عامل الرفع في المضارع هو حرف المضارعة ، قالوا : إن حرف المضارعة صار كالجزء من الفعل ، وإن جزء الكلمة لا يعمل فيه ، ويرفضون بذلك مذهبه . . ويفضلون لغة على أخرى ، فما في لغة تميم أفضل لأنها لا تعمل عندهم لأنها حرف غير مختص .

ويرفضون بعض الاساليب مثل « رب والله رجل » فيردونه محتجين بأن حرف الجر عامل ضعيف لا يفصل بينه وبين معموله » (١) .

وهو يرى أن التأثر بالفلسفة الكلامية هـــو الذي أضرم الجدل حول هذه النظرية ، يقول : « فقد رأوا أن الإعراب بالحركات عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب على نظام فيه شيء من الاطراد ، فقالوا : « عرض حادث لابد له من محدث ، وأثر لابد له من مؤثر .. فكانت العوامل » (٢) .

ثم يتطرق إلى ذكر التقدير وكيف أنهم اضطروا اليه لطرد قواعدهم فأضاعوا حكم النحو بالتقدير الصناعي (٣) .

ويذكر أخيراً أن الحركات من عمل المتكلم وليست من عمل الألفاظ ، وقد حذا في ذلك حذو ابن مضاء الذي أخذ هذه الفكرة عن ابن جني .

«١» إحياء النحو : ٢٣ .

«٢» » » : ٣١ .

«٣» » » : ٣٤ .

وهكذا فقد كان الاستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه ثورة على التحجر والآلية والتعقيد في النحو ، وعلى الجدل والفلسفة وعلم الكلام والفقه الذي جعل النحو بعيداً عن المعنى، وعن الجملة العربية السليمة ولكنه لم يوفق – كسابقيه – إلى تصور سليم للنحو ومنهج يحل محل مناهج المتقدمين، على الرغم من أنه حاول أن يبني نحواً جديداً فرأى أن الضمة علم الإسناد ودليل على أنه الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها ، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، وأما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي الكلمة بها كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة(١) .

ولم يكن الأستاذ إبراهيم مصطفى فيما رأى مبتكراً ، بل أخذ فكرة كان القدماء يذكرونها على سبيل التلخيص لنظرية العامل وقد اعترف هو في كتابه بذلك (٢) .

ولكن هذه الفكرة لاتستطيع – وحدها – أن تلم بالنحو كله ..

خاتمة :

بدأت فكرة العامل بداية بسيطة فقد دفع تعليل الظواهر الخليل وسيبويه إلى أن يروا أن تغير الحركات في أواخر الكلمة المعربة يتم غالباً بتغيير مايسبقها ، فسموا مايسبق الكلمة عاملاً والكلمة المعربة معمولاً .

ثم دخلت الفلسفة الكلامية النحو فسارت به إلى التعقيد والبعد عن المعنى الذي هو أهم مافيه .

ولقد نبه الجرجاني إلى أهمية المعنى ولكن طغيان العجمة جعلتهم يبتعدون عن المعاني

«١» انظر إحياء النحو : ٥٠

«٢» » » » : ٥١

اللغوية للتراكيب التي نادى بها لأنهم كانوا يريدون أن يعرف المتكلم أين يرفع ، وأين ينصب ، وأين يجر ؟

وجاء المحدثون محاولين هدم نظرية العامل دون أن يضعوا بديلًا ، وكان عليهم أن يستفيدوا من نظرية العامل وينقوها من شوائبها وتعقيداتها كما كان عليهم أن يستفيدوا من نظرية « النظم » أو « السياق » التي أتى بها الجرجاني كي يتكامل بناء النحو الخارجي مع بنائه الداخلي .

★ ★ ★

الجمـل

لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني

(٠٠ – ٤٧١ / ١٠٧٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين ، وصلواته على النبي محمد وآله أجمعين .

قال الشيخ أبو بكر عبدُ القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني : هـذه جمل رتبتُها ترتيباً قريبَ المتناولِ ، وضمنتُها جميـع العوامل ، تُهذّبُ ذهن المبتدىء وفهمَه ، وتعرّفُه سمتَ الإعراب ورسمَه ، وتقيّدُ في حفظ المتوسط الاصولَ المتفرقـــة ، والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقدٍ ، وجمعِها في أقرب حدٍّ ، وجعلتها خمسة فصول .

الفصل الاول : في المقدمات .

« الثاني : في عوامل الافعال .

« الثالث : في عوامل الحروف .

« الرابع : في عوامل الاسماء .

« الخامس : في أشياء منفردة .

الفصل الاول في المقدمات

اعلم أن الكلمات ثلاث : اسم وفعل وحرف ، فالاسم مادخله التنوين نحو : زيدٍ ، والألف واللام نحو : الرجل ، وحروف الجر نحو : بزيدٍ ، والإضافة نحو : غلام زيدٍ وجاز الإخبار عنه نحو : خرج زيدٌ .

والفعل مادخله قد وسوف والسين نحو : قد قام وقد يقوم وسيقوم وسوف يقوم ، وتاء الضمير وألفه وواوه نحو أكرمت وأكرما وأكرموا ، وتاء التأنيث الساكنة نحو : نعمت وبئست (١) ، وحرف الجزم نحو : لم يضرب ، وهو على ثلاثة أمثلة : المفتوح الآخر نحو ضرب وانطلق (٢) ، وهو للماضي خاصة ، وما دخله إحدى (٣) الزوائد الاربع نحو : أَفْعَلُ وَنَفْعَلُ وتَفْعَلُ وَيَفْعَلُ ، ويسمى المضارع ، وهو يصلح للحال والاستقبال ، تقول : يفعل (٤) وهو في الفعل ، ويفعل غداً ، فاذا دخله السين أو سوف اختصّ بالمستقبل (وإذا دخله اللام اختص بالحال نحو : إنه ليأكل) (٥) .

والثالثُ من الامثلة الموقوفُ الآخر نحو : أخرجْ وأكرمْ ، يكون أمراً للمخاطَب .

«١» في « خ » : وليست .

«٢» يلي ذلك في « خ » : واستخرج .

«٣» هذه الكلمة ساقطة من (آ) ومثبتة في (خ) .

«٤» في (خ) : يفعل الآن .

«٥» مابين قوسين ساقط من (آ) ومثبت في (خ).

والحرف ما جاء لمعنى ليس فيه معنى اسم ولا فعل نحو : هل وبل وقد وثم .

والإعراب يكون في الاسم المتمكن والفعل المضارع ، فإعراب الاسم المتمكن على الرفع والنصب والجر .

فالرفع نحو : جاءني زيد ، والنصبُ نحو : رأيتُ زيداً ، والجر نحو : مررت بزيد .

وحدُّه[1] الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل (في أولها) [2] ، كما رأيت من اختلاف آخرِ زيدٍ لاختلاف ما دخل عليه من جاءني ورأيت والباء .

والاسم المعتل إذا كان في آخره ألف لم يظهر فيه الإعراب مثل حبلى وبشرى ، وإذا كان في آخره ياء متحرك ما قبلها نحو القاضي سكنت الياء في الرفع والجر ، وتحركت في النصب وانفتحت ، تقول : جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورأيت القاضيَ ، فإن سكن ما قبل الواو والياء نحو دَلْوٍ وظَبْيٍ كان في حكم الصحيح .

وإعراب الفعل على الرفع والنصب والجزم ،فالرفع والنصب يدخلان الأسماء والافعال ، والجزم يختص بالافعال ، والجر يختص بالأسماء .

فالرفع نحو : هو يضرب ، والنصب : لن يضربَ ، والجزم : لم يضربْ ،وللنصب والجزم حروف تذكر بعدُ .

واعلم أن الحروف تنوب عن الحركات ، فتكون فيها علامة الإعراب ، وذلك في الأسماء الستة المعتلة المضافة[3] (إلى غير ياء المتكلم) [4] وهي[5] : أبوه ، وأخوه ، وهنوه ، وحموه[6] ، وفوه ، وذو مالٍ ، تقول : جاءني أبوه ، ورأيتُ أباه ، ومررتُ بأبيه ، فتدل الواو على الرفع ، والالف على النصب ، والياء على الجر .

«١» في (خ) : حد .

«٢» مابين قوسين ساقط من (آ) .

«٣» في(خ) : مضافة .

«٤» مابين قوسين زيادة من (خ ثا) .

«٥» في (خ) : نحو .

«٦» في (خ) : وحموها .

ومنه التثنية والجمع ، لأن الاسم إذا ثني لحقه ألف ونون مكسورة أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ، فتكون الالف علامة الرفع كقولك : جاءني مسلمان والياء المفتوح ماقبلها علامة للجر كقولك : مررت بمسلمَيْن ، والنصب يتبع الجر فيقال : رأيت مسلمين (والمذكر والمؤنث في التثنية سواء)[1]؛ وإذا جمع لحقه واو مضموم ماقبلها ونون مفتوحة ، أوياء مكسور ماقبلها ونون مفتوحة ، فتكون الواو علامة للرفع ، كقولك : جاءني مسلمون والياء المكسور ماقبلها علامة للجر كقولك : مررت بمسلمين ، والنصب كالجر سواء تقول : رأيت مسلمين .

و« كِلا» إذا أضيف إلى مضمر [2] ، أعرب إعراب مسلمين ، تقول : جاءني كلاهما بالألف في الرفع ، ومررت بكليهما ورأيت كليهما ، بالياء في الجر والنصب .

ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع : الأول التثنية ، والثاني جمع المذكر بالياء والنون ، وقد مضى ذكرهما ، والثالث جمع المؤنث بالألف والتاء ، نحو مسلماتٍ ،تقول : جاءني مسلماتٌ ورأيتُ مسلماتٍ ومررتُ بمسلماتٍ ، فيكون لفظ النصب كلفظ الجر سواء ، والرابع مالا ينصرف نحو : رأيت أحمدَ ومررت بأحمدَ ، والخامسُ الضمير في أكرمتك ومررت بك وإنه وله ، وكذلك الجميع .

ومن قيام الحرف مقام الحركة النون التي بعد ألف ضمير الاثنين ، وواو ضمير جماعة الذكور ، وياء ضمير المؤنث في قولك : يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين ،فإنها علامة للرفع ، وتسقط في النصب والجزم نحو : لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا ولم تفعلي ولن تفعلي .

ومن ذلك حروف المد واللين في الفعل المعتلّ الآخر ، فإنها تثبت ساكنة في الرفع

«١» مابين قوسين : زيادة من (خ) .

«٢» في(خ) : المضمر .

نحو : هو يغزو ويرمي ويخشى ، وتسقط في الجزم سقوط الحركة نحو : لم يغزُ ولم يرمِ ولم يخشَ ، وتتحرك الياء والواو في النصب نحو : لن يغزوَ ولن يرميَ ، وتبقى الألف ساكنة في النصب مثلها في الرفع نحو : لن يخشاها ، لامتناعها من الحركة .

واعلم أن الأسماء على ضربَيْن : معربٌ ومبني ، ثم المعربُ على ضربين : منصرفٌ وغيرُ منصرف ، فالمنصرف مادخله الجر مع التنوين نحو : زيدٍ وغير المنصرف مالم يدخله الجر مع التنوين ، وكان في موضع الجر مفتوحاً نحو : مررت بأحمدَ .

وجميع مالا ينصرف أحدَ عشرَ ضرباً : خمسة لاتنصرف أبداً مع أنها (١) نكرةٌ ، وهي : أفْعَلُ صفةٌ نحو : أحمرَ وأصفرَ ، وفعلانُ الذي مؤنثه فعلى نحو : سكران وسكرى ، والصفة المعدولة نحو : مَثْنى وثُلاثَ ورُباعَ ، كقوله تعالى « أولي أجنحةٍ مثنى وثلاثَ ورباعَ »(٢) فمثنى وثُلاثَ ورُباعَ صفةٌ لأجنحة معدولةٌ عن اثنين اثنين وعن ثلاثة ثلاثة وعن أربعةٍ أربعة ، وكذا جميع الأعداد المعدولة .

ومن ذلك « أُخَر » في قولهم : مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ ، وما فيه ألف التأنيث المقصورة نحو : حبلى وبشرى أو الممدودة نحو حمراء وصفراء وصحراء ، والجمع الذي بعد ألفه حرفان متحركان أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو : مساجد ودوابٌ ومصابيح ، فان كان أوسط الثلاثة متحركاً كان الاسم منصرفاً البتة نحو : صياقلة وطيالسة (٣) .

فان كان بعد ألف الجمع حرفان ثانيهما ياء نحو « جواري » حذفتها في الرفع والجر ، ونونت الاسم وأثبتها في النصب بغير تنوين ، وذلك قولك : هؤلاءِ جوارٍ ومررتُ بجوارٍ ورأيتُ جواريَ فاعلمْ .

«١» في(خ) : كونها

«٢» فاطر ٣٥ : ١ « الحمد لله ، فاطر السماوات والارض ، جاعل الملائكة رسلاً أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ، يزيد في الخلق ما يشاء ، إن الله على كل شيء قدير » .

«٣» الصياقلة ج صيقل : شحاذ السيوف وجلاؤها . الطيالسة ج طيلسان : ضرب من الأكسية التاج (صقل ، طلس) .

وستة لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة وهي :

الاسم الأعجمي العلم نحو إبراهيمَ واسماعيل ، فان كان الأعجمي اسم جنس كاللجام والفِرِند لم يدخل في ذلك .

وفعلان الذي لا فَعلى له مثل مروانَ ، وكذا كل اسم في آخره ألف ونون مزيدتان نحو : عثمان ، والاسم الذي يكون على وزن الفعل نحو أحمدَ ويزيدَ ويشكرَ ، والمعدول نحو : عُمَرَ وزُفَرَ لأنهما عدلا عن عامر وزافر ، والمؤنث بالتاء نحو طلحةَ وحمزةَ ، أو بالمعنى نحو سعادَ وزينبَ ، والاسمان جعلا اسماً واحداً نحو معديكَرِبَ وبَعْلَبَكّ وحضرَموت .

فهذا كلـــه لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرة ، تقول : مررتُ بأحمدَ وإبراهيمَ ومروانَ وعمرَ وعثمانَ وطلحةَ وسعادَ ومعدِيكَرِبَ وبعلبَكّ ، فلا تصرفُ لقصدك المعرفةَ ، وتقول : ربَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ ومروانٍ وعُمَرٍ وعثمانٍ وطلحةٍ وسعادٍ ومعديكَرِبٍ لقيتُهم ، فتصرف لقصدك النكرة .

وإذا وقع في هذه الستة اسمٌ على ثلاثة أحرفٍ ساكنُ الأوسط جاز فيه الصرف وتركه مع كونه معرفة ، ويكون ذلك في المؤنث نحو : هِنْدٍ ودَعْدٍ ، وفي الاعجمي نحو : نوحٍ ولوطٍ .

فأمّا في النكرة فليس في جميع ذلك إلا الصرف ، فان كان الاسم متحرك الاوسط لم تصرفه في المعرفة ، وذلك مثل سَقَر .

وحكم متحرك الأوسط (1) حكمُ ما زاد على ثلاثة أحرف نحو سعاد ، وكذلك إذا اجتمع في الاسم التأنيث والعجمة ، فانـــه يمنع الصرفَ البتـــة في المعرفة وإن كان على ثلاثة أحرف ساكنَ الأوسط ، وذلك في نحو ماه وجور في اسمي بلدتين ، فأما في النكرة فليس في جميع ذلك إلا الصرف .

«1» في (خ) : ولأن حكم المتحرك الاوسط .

فهذا هو جميع مالا ينصرف ، فإذا جاوزت ذلك لم يكن الاسم المعربُ إلامنصرفاً .

وأما « حَذامِ » على قولِ من أعرب فقال : هذه حذامُ ورأيتُ حذامَ ومررت بحذامَ ، فلا تخرج من هذه الأقسام ، لأن حذامِ معدولة عن حاذمة ، فهي في المؤنث كعُمَرَ في المذكر .

وأما على قول من بناها على الكسر فقال : « حذامِ » في كل حال ، فلا تدخل في هذا الباب ، وكذا « فَعَالِ » التي تختصُّ بنداء المؤنث نحو « يالكاعِ » ، والتي بمعنى الفعل نحو : نزالِ وتراكِ لامدخلَ لها فيه (١) لأن البناء على الكسر يلزمها ، وكل مالا ينصرف إذا أضيف أو دخله الألف واللام انجرَّ ، تقول : مررت بالأحمر والحمراء ، وبعُمَرِكم وبعُثْمانِنا ، (لأن الألف واللام والإضافة من خواص الأسماء) (٢) .

والمبني من الأسماء نحو : مَنْ و كَمْ و كيفَ ، وما أشبه ذلك مما فيه معنى الحرف أو شبهه ، والمبني من الأفعال ضربان : الماضي ، والأمر بغير اللام ، فالماضي بناؤه على الفتح نحو ضربَ وانطلق واستخرج ، والأمر بناؤه على الوقف نحو : اضربْ .

والأمر ، صورته صورة المجزوم أبداً ، تقول : اضرِبْ واغزُ وارمِ واخشَ واضربا واضربوا كما تقول : لم يضرب ولم يغزُ ولم يرمِ ولم يخشَ ولم يضربا ولم يضربوا فتراه كالمجزوم سواء .

والمعرب هو المضارع ، والفرق بين المعرب والمبني أن حركة المعرب وسكونه يكونان بعامل دخل عليه . ألا ترى أن الجر في «بزيدٍ » هو بالباء ،والجزم في « لم يضربْ» بلم ، وحركة المبنيّ وسكونُه يكونان بغير عامل ، ألا ترى أن كسرة «هؤلاءِ »وسكون « مَنْ » ليسا بعاملٍ دخل عليهما .

فالرفعُ في البناء ضمٌّ ، والنصبُ فتح ، والجرُّ كسرٌ ، والجزمْ وقفٌ .

«١» في (خ): في الإعراب .

«٢» مابين قوسين زيادة من (خ) .

والبناءُ في الأسماء يكون لازماً نحو « مَنْ » و « كيفَ » ، وعارضاً وذلك في خمسة أشياء : المضاف إلى ياء المتكلم نحو : غلامي ، والمنادى المفرد المعرفة نحو : يا زيدُ وهو مبنيٌ على الضم ، والنكرة المفتوحة مع لا لنفي الجنس نحو لا رجل في الدار ، ولا إلهَ إلا الله ، وما حذف منه المضافُ اليه وهو « قبلُ » و « بعدُ » و « فوقُ » و « تحتُ » وكذا جميع الجهات الست ، تقول : جئتك من قَبْلِ زيدٍ ، ثم تترك الإضافة وتنوينها فتقول : من قبلُ ، وتبنيها على الضم ، وتسمى هذه غاياتٍ .

والخامسُ الاسم المركب مع غيره نحو : خمسةَ عشرَ ، لأن البناء يعرضُ فيها عند التركيب ، وتقول : خمسةٌ وعشرةٌ ، فتعربها إذا فككت التركيب.

والبناء في الفعل بهذه المنزلة في كونه لازماً وعارضاً ، فاللازم بناء الماضي ، والامرِ بغير اللام ، والعارض بناء المضارع إذا اتصل به نون ضمير جماعة المؤنث نحو : يفعلْنَ أو نون التأكيد نحو : هَلْ تَفعَلَنَّ ولا يَفعَلَنْ .

وأمّا الحروف فلا يكون بناؤها إلا لازماً ، لأنه لاحظٌ لها في الإعراب .

والكلمات المعربة على ضربين : أحدهما ما ليس له عاملٌ ظاهرٌ لفظيٌ ، وهو ثلاثة : المبتدأ والخبر ، كقولك : زيدٌ منطلقٌ ، فانها مرفوعان ، وليس معها رافعٌ (١) ظاهرٌ لفظيٌ ، وإنما رفعا بالابتداء ، ومعنى الابتداء أن تجرّدَ الاسم من العوامل اللفظية لتُسنِدَ (٢) اليه خبراً .

والثالثُ الفعلُ المضارعُ في حال الرفع ، فإنك إذا قلتَ : يضربُ زيدٌ ، كان « يضربُ » مرفوعاً من غير رافع (١) ظاهر .

---

(١) في (خ) : عامل .

(٢) في (خ) : وتسند .

والضرب الثاني ما كان له عاملٌ ظاهر لفظي كالمجرور بالباء في « بزيـــد » والمجزوم في « لم يضربْ » بلم .

وكلُّ مارفع أو جرَّ أو نصبَ أو جزمَ يُسمّى عامـــلاً ، والعوامل ثلاثة أنواع : أحدها أن يكون من الافعال والثاني أن يكون من الحروف والثالث أن يكون من الاسماء .

★ ★ ★

الفصل الثاني في العوامل من الافعال

بدأنا بالافعال لأنها الاصل في العمل ، وهي تعمل الرفع والنصبَ في الاسماء فأمّا الرفع ، فانها مستوية فيه ، فكلُّ فعلٍ يرفعُ اسماً واحداً بأنـه فاعله إذا أُسْنِد اليه مقدّماً عليه نحو : خرجَ زيدٌ وطاب الخبر ، وذهب القوم ، فان لم يكن ظاهراً فمُضْمَرٌ نحو : اضرِبْ ، التقدير : أنتَ .

ولا يرفعُ الفعلُ الاسمَ الذي قبله ، فلا يقال : القومُ خرج ، وإنما يقال : خرجوا ليرتفعَ القومُ بالابتداء ، ويكونَ الضمير فاعلًا ، وفِعْلُ مالم يُسَمَّ فاعلُه يرفعُ المفعول لقيامه مقام الفاعل كقولك : ضُرِبَ زيدٌ وأُعْطِيَ زيدٌ درهماً .

ومن الافعالِ أفعالٌ تجري مجرى الادوات وتختصُّ بأحكام مختلفةٍ ، فلا بدَّ من عدّها وهي أربعة أنواع ، أولها : كان وأخواتُها ، وهي : أصبح وأمسى وأضحى وظلَّ وبات وصارَ وما دامَ وما زالَ وما برحَ وما فتىء وما انفكَّ وليس ، وتسمى هذه الافعال ناقصةً بمعنى أنها لا تتم بالفاعل ، وتحتاج إلى خبرٍ نحو أن تقول : صار زيدٌ غنيّاً ، وكان زيدٌ خارجاً وليس زيـدٌ حاضراً ، ويسمى المرفوع الفاعلُ فيها اسماً والمنصوب المفعول خبراً .

والثاني أفعال المقاربة وهي عسى وكاد وكرب وأوشك ، تقول : عسى زيدٌ وكاد عمرو ، فلا يتم حتى تأتي بخبره ، فخبر عسى أن مع الفعل المضارع نحو : عسى زيدٌ أن يخرج ، فزيدٌ يسمى اسم عسى وفاعلها ، وأن يخرج خبر عسى ، وخبر كاد الفعل المضارع بغير أن ، كقولك : كاد زيدٌ يخرج ، وإن جعلت أن

يفعل اسم عسى فقلت : عسى أن يخرج زيدٌ لم تحتج إلى خبرٍ ، وكربَ وأوشك يجريان مجرى عسى مرة ومجرى كاد أخرى ، وجعل وأخذ يستعملان استعمال كاد، تقول : جعلَ زيدٌ يفعل كذا وأخذ زيدٌ يفعل كذا .

والثالث فعلا المدح والذم ، وهما نِعْمَ وبِئْسَ ، والاصلُ فيهما نَعِمَ وبَئِسَ ، وهما يقتضيان(١) اسماً فيه الالف واللام للجنس ، نحو : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، فالرجلُ فاعل نِعْم ، وزيدٌ المخصوصُ بالمدح ، وكذا بئس الرجلُ زيدٌ ، وقد يُضمر في نِعْم وبِئْسَ اسمُ الجنس ، ويؤتى بـــدله بنكرة منصوبة على التمييز فيقال : نِعْمَ رجلاً زيدٌ .

والرابـع فعل التعجب ، ويكون على لفظين : أحـــدهما ما أفعله نحو : ما أحسنَ زيداً ، فلا يتغير عن صيغة المضي ، وفاعله ضمير ما ، فالتقدير : شيءٌ أحسن زيداً ، أي جعله حسناً ، وزيداً مفعوله .

والثاني أفعلْ به ، ومعناه معنى « ما أفعلَهُ » تقول : أكرمْ بزيدٍ أي ما أكرمَه ، لفظُه لفظُ الامر ومعناه التعجب .

ولا يدخل التعجب فيما زاد على ثلاثة أحرف نحو : انطلق واستخرج ، وإنما يتعجَّبُ فيه بما أشدّ وما جرى مجراه ، نحو : ما أشدَّ انطلاقه واستخراجه ، وكذلك الألوان والعيوب ، وإن كانت على ثلاثة أحرف ، فلا يقال في«عَوِرَ» ما أعوره ، وإنما يقال : ما أقبح عورَه ، وفي الألوان : ما أشدَّ بياضَه وسواده ، فهـذه حال الرفع في الأفعال .

وأما النصبُ فعلى ضربين : ضربٌ عام لجميعها وضربٌ خاصّ ، فالخاص في ثلاثة أشياءَ : المفعول به ، والخبرُ المنصوبُ ، والتمييز . فالمفعول بـه خاصٌّ لأنه لايكون للفعل اللازم نحو : خرج زيدٌ ، وإنمـا يكون للمتعدي نحو :

«١» في (خ) : يرفعان .

ضربتُ زيداً ، والمتعدّي على أربعةِ أضربٍ : أحدها متعدٍّ إلى مفعول واحد كقولك : ضربت زيداً ، والثاني متعدٍّ إلى مفعولين ، ثانيهما عبارة عن الأول ، وهو سبعة : حسبتُ وخلت وظننتُ وعلمتُ ورأيت ووجدت وزعمت ، إذا كنّ بمعنى علمتُ ، تقول : حسبتُ زيداً أخاك ، وعلمتُ زيداً فاضلاً ،فيكون الفاضل والأخ عبارة عن زيد ، وهذه يجوز إلغاؤها إذا وقعت بين المفعولين تقول: زيدٌ ظننتُ مقيمٌ ، وكذلك إذا تأخرت نحو : زيدٌ مقيمٌ ظننتُ ، ولا يجوز الإلغاء مع تقدمها على المفعولين معاً .

ويُبطلُ عملَها لامُ الابتداء والاستفهام ، كقولك : علمتُ لزيدٌ منطلقٌ وعلمتُ أيُّهم أخوك ، وعلمت أزيد أخوك أم عمرو ، ويسمى هذا تعليقاً .

والثالث : متعدٍّ إلى مفعولين ثانيهما غير الأول نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ،وكسوت عمراً جبةً ، فالدرهم غيرُ زيد والجبةُ غير عمرو ، ويجوز لك أن تقتصر في هذا الضرب على أحد المفعولين ، فتقول : أعطيتُ زيداً ، ولا تذكر ما أعطيت وأعطيتُ درهماً ولا تذكر من أعطيت .

والرابع متعدٍّ إلى ثلاثة مفعولين ، وهو أربعة : أعلمتُ وأريتُ وأنبأت ونبّأت ، إذا كنّ بمعنى أعلمتُ ، تقول : أعلمَ الله زيداً عمراً فاضلاً .

وأمّا الخبر والتمييز فخاصان أيضاً ، لأن الخبر المنصوب يكون من بين الأفعال لكان وأخواتها ولعسى وكاد ، وكذا التمييز لايكون في كلّ فعل ، وهو كقولك : طاب زيدٌ نفساً .

ومعنى التمييز أن يكون الشيء مبهماً يحتمل وجوهاً فيتميّزُ بأحدها ، نحو أن تقول : طاب زيدٌ ، فلا يدرى من أي وجه نسبت الطيب إليه ، فإذا قلت : نفساً بيّنْتَ وميّزْتَ ، ويأتي بعد كلام تام ، ومعنى تمام الكلام أن

يكون الفعل قد أخذ مايقتضيه ، كأخذِ طابَ فاعله وهو زيدٌ . ومثلُه كفى بزيدٍ رجلًا ، فاعرفه .

وأمّا العامُّ من النصب ففي خمسة أشياءَ : المصدر ، كقولك : قمتُ قياماً وضربتُ ضربةً وسوطاً ، وضربتُ ضربَ زيدٍ والضربَ الذي عرفته .

وظروف الزمان نحو : خرجتُ يومَ الجمعة ، وكذا كلُّ زمانٍ يقع فيه فعل .

وظروف المكان المبهمة ، وهي الجهات الست نحو : خلفَكَ وأمامَكَ وفوقَكَ وتحتَكَ ويمينك وشمالك ، تقول : جلستُ خلفك وضربت زيداً أمامك ، وكذا كل ما كان جهة نحو : حذاءك وإزاءك وقبالتك ، ومنها عندَكَ ووَسْطَ الدار .

ومن ذلك المقاديرُ نحو الفرسخ والميل ، تقول : سرتُ فرسخاً وميلًا ، فيكونان منصوبين على الظرف ، كأنك قلت : سرتُ هذا المقدار ؛ ولا يكون المكان المخصوص ظرفاً نحو الدار والسوق والمسجد .

والمفعول له كقولك : جئتُك إكراماً لك ، وفعلتُ ذلك مخافةَ الشر ، المعنى لإكرامك ولمخافة الشر . وكل مصدر وجدته منصوباً بمعنى اللام فهو مفعول له .

والحال نحو : جاء زيدٌ راكباً ، المعنى في حالِ ركوبه . وكلُّ صفةٍ نكرةٍ منصوبةٍ بمعنى في حالِ كذا فهي حال ، وصاحب هذه الصفة يسمى ذا الحال ، ومن حقّ ذي الحال أن يكون معرفة كما أن من حق الحالِ أن تكون نكرة ، فلا يجوز أن تقول : جاءني رجلٌ راكباً ، فتجعل ذا الحال نكرة إلا على ضعف ، وكذا لا يجوز أن تقول : جاءني زيدٌ الراكبَ ، فتجعلَ الحال معرفةً ، بل الواجبُ أن تقول : جاءني زيدٌ راكباً ، فتجعلَ ذا الحال معرفةً والحالَ نكرة .

وإن أردت أن تنصب الحـــالَ عن النكرة فقدمها عليها نحو أن تقول : جاءني راكباً رجلٌ .

ومن علامة الحال أن تصلحَ جواباً لكيفَ نحو أن يُقال ، إذا قلت : جاء زيدٌ ــ : كيف جاء ؟ فتقول : راكباً .

فهذه خمسةٌ مامن فعلٍ إلا ويعملُ فيها .

* * *

الفصل الثالث في العوامل من الحروف

وهي على أربعة أضرب : ضرب يرفع وينصب ، ستة منصوبُها قبل المرفوع ، وهي : إنّ وأنّ ولكنّ وكأن وليت ولعلّ ، تقول : إن زيداً منطلق ، ولا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب نحو : إنّ منطلقٌ زيداً ، ويسمى المنصوب فيها اسماً والمرفوع خبراً .

وتدخل « ما » على هذه الحروف كلها فتكفها ، أي تمنعها عن العمل ، كقوله تعالى « إنما الله إله واحد »(١) ، و«إنّ» تُفتح بعد لو ولولا وبعد علمت وأخواتها، فإن دخل اللام في خبرها كسرت كقوله تعالى « والله يعلمُ إنك لرسولهُ »(٢) ، فإذا جاوزت ذلك فإنها تكسر في كل موضع ، إذا أسقطتها مع اسمها وخبرها لم يجز أن يقع مكانها اسم واحد كقولك : قال فلان : إن زيداً منطلق ، ولو قلت : قال فلانٌ : زيدٌ ، لم يصح .

وتُفتح حيث يقع موقعها اسم مفرد كقولك : بلغني أن زيداً منطلق ،

---

(١) النساء ٤ : ١٧٠ « يا أهل الكتاب لاتغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق ، إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، فآمنوا بالله ورسله ، ولاتقولوا ثلاثة ، انتهوا خيراً لكم ، إنما الله إله واحد ، سبحانه أن يكون له ولد ، له مافي السموات وما في الأرض ، وكفى بالله وكيلا » .

(٢) المنافقون ٦٣ : ١ « إذا جاءك المنافقون قالوا : نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم إنك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون » .

فتفتح ، لأنك تقول : بلغني الخبر أو بلغني الانطلاق ، فيكون صحيحاً ، فهذا حكم هذه الستة .

والاثنان الباقيان من الثمانية ، مرفوعها قبل منصوبها ، وهما لا : ، وما بمعنى ليس ، تقول : مازيدٌ منطلقاً ، ولا رجلَ أفضل منك ، ويُبطل عملَهما تقديمُ الخبر ، ولا يجوز أن يقال : « مامنطلقاً زيدٌ » ، ولا : لاأفضل منك رجلٌ .

وقد تكون لابمنزلة « إن » في نصب الأول ورفع الثاني ، كقولك في نفي الجنس : لاغلامَ رجلٍ قائمٌ هنا ، ولا رجلَ صدقٍ كائنٌ عندنا ، ولاخيراً من زيدٍ جالسٌ عندنا ، فتنصب المضافَ والمضارعَ له ، وهو كل اسم تعلق به شيء هو من تمام معناه كتعليق من زيدٍ بخيرٍ .

وأما النكرة المفردة فتكون مبنيّة معها على الفتح نحو : لارجلَ في الدار ، ولا إلهَ إلا الله ، فإن كررتَ لا مع النكرة (١) نحو : لابيعَ فيه ولا خلةَ جاز الفتحُ والرفع .

فإن وقع بعدها المعرفةُ لم يجز إلا الرفعُ على الابتداء نحو : لازيدٌ في الدار ولاعمرو ولا يقعُ بعدها المعرفةُ إلا وهي مكررة .

(١) في (خ) المفرد .

الضرب الثاني ماينصب فقط

وهي سبعة : الأول : الواو بمعنى « مع » نحو قولك : استوى الماء والخشبةَ وجاء البردُ والطيالسةَ ، ولو تُركت الناقة وفصيلَها لرضعَها ، وكنتُ وزيداً كالأخوين . ولا تنصبُ الواو بمعنى « مع » إلا وقبلها فعلٌ نحو : استوى من قولك : استوى الماءُ والخشبة .

والثاني : إلا في الاستثناء ، والاستثناء إخراجُ الشيء مما دخل فيه غيرُه كقولك : جاءني القوم إلا زيداً ، فقد أخرجته من المجيء ، وإذا قلت : ماجاءني القومُ إلا زيداً ، فقد أخرجته من نفي المجيء ، وإلا تنصب الاسم الذيلايتعلق بما قبلها بوجه ، كزيدٍ في : جاءني القوم إلا زيداً ، وما جاءني أحدٌ إلا زيداً . ويجوز في النفي والاستفهام أن تجعل مابعد إلا تابعاً لما قبلها على البدل ، فتقول : ماجاءني أحدٌ إلا زيدٌ وهل رأيت أحداً إلا زيداً ؟ وهل مررت بأحدٍ إلا زيد ؟ وحكم النهي حكم النفي كقوله تعالى « ولايلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتُك »[1] ، قرىء بالرفع والنصب .

فإن تعلق الاسم الواقع بعد إلا بما قبلها لم تعمل فيه ، تقول : ماجاءني إلا زيدٌ ، فلا يكون لها سبيل على زيد ، لأنه فاعل جاءني ، وكذا ماضربتُ إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ، ليس لـ « إلاّ » في شيء من ذلك عمل .

(١) هود ١١ : ٨١ « قالوا : يالوط ، إنا رسل ربك لن يصلوا إليك ، فاسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ، إنه مصيبها ما أصابهم ، إن موعدهم الصبح ، أليس الصبح بقريب » .

وللاستثناء كلمات أخر وهي : لايكون وليس وما خلا وما عـــدا ، فهذه تنصب بكل حال ، و « لاسيمّا » يُرْفَعُ مابعده ويُجَرُّ ، وحاشا وخلا وعدا تجرُّ وتنصب .

ومنها غير وحكمُه (١) أن يعربَ إعراب الاسم الواقع بعد إلاّ ، تقول : جاءني القوم غيرَ زيدٍ فتنصب كما تنصب في جاءني القومُ إلا زيداً ، وما جاءني غيرُ زيدٍ فترفع كما ترفع في ماجاءني القومُ إلا زيدٌ ، وما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ وغيرَ زيدٍ فترفعُ على البدل وتنصب على الاستثناء .

ومنها سوى بمعنى غيرٍ كقولك : جاءني القوم سوى زيدٍ .

والثالث من السبعة حروف النداء ، وهي تنصب النكرة والمضافَ والمضارعَ له كقولك : ياغلاماً ، تريد غلاماً مّا وكقوله :

أيا راكباً إمّا عرضتَ فبلّغَنْ . . . . (٢)

وياغلامَ زيد ، وياخيراً من زيدٍ .

وأما المعرفة المفردة فمبنية على الضمّ في النداء ، نحو : يا زيدُ ويا رجلُ ، ولكنّ موضعَها نصبٌ ، ولذا جاء في صفتها وجهان : الرفعُ على اللفظ نحو : يا زيدُ الظريفُ والنصب على الموضع مثل : يا عُمَرُ الجوادا (٣) ، ويا أيها الرجل

«١» في (خ) : وحكمها .

«٢» عجزه : نداماي من نجران أن لاتلاقيا .

وهو لعبديغوث بن وقاص (٠٠ــ٤٠/٥٨٤) ويروى لمالك بن الريب(٠٠ــ٦٠/٦٨٠)وهو في الكتاب ١ : ٣١٢ ، الخزانة ١ : ٣١٣ .

«٣» يشير الى قول جرير (٢٨/٦٤٠ ــ ١١٠/٧٢٨) .

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعدى بأجـــودَ منك يا عمرُ الجوادا

وابن مامة هو كعب الإيادي ، وابن سعدى هو أوس بن حارثة ، وكلاهما من اجواد العرب .

وهو في الديوان : ١٣٥ ، مغني اللبيب ١ : ١٤ .

مثلُ ، يا زيدُ الظريفُ ، فأيُّ منادى مفردٌ معرفة ، والرجلُ صفة له ، وها مقحمة للتنبيه ، ولا تدخل يا على ما فيه الألف واللام ، فلا يقال يا الرجلُ ، وقالوا : يا ألله ، بقطع الهمزة ووصلها .

فإن عطفت على المضموم اسماً فيه الألف واللام ، جاز فيه الرفع على اللفظ والنصبُ على الموضع ، كالصفة ، ومثاله قوله تعالى « يا جبالُ أوِّبي معه والطيرُ » (١) فإن وصفت المضمومَ بابن ، والابن بين علمين بَنَيْتَ المنادى مع الابن على الفتح ، فقلت : يا زيدَ بنَ عمرو ، فان لم تقع بين علمين تركت المنادى على ضمه ونصبت الابنَ فقلتَ : يا زيدُ ابنَ أخينا لأن صفة المضموم تنصَب إذا كانت مضافة البتة ، وتلحق المنادى اللامُ الجارةُ مفتوحة للاستغاثة كقولهم : يا لله للمسلمين ، بفتحها في الاول وكسرها في الثاني فرقاً بين المدعوّ والمدعو إليه (٢) .

والمنادى يرخم إذا كان مفرداً علماً زائداً على ثلاثة أحرف نحو : حارث ومروانَ ومنصورٍ ، تقول : يا حارِ ويا مروَ ويا منصُ ، فان كان في الاسم تأنيث جاز أن يرخمَ وهو على ثلاثة أحرف ، تقول في رجلٍ اسمه ثُبَة : يا ثُبَ أقبلْ .

والأربعة الباقية من السبعة هي النواصب للفعل المضارع ، وهي أن ، كقولك : أرجو أن تعطيني حقي ، ولن نحو : لن تخرجَ ، وكي نحو : جئت كي تعطيني حقي ، وإذن إذا كانت جواباً مستأنفاً نحو أن يقول لك انسان أنا آتيك ، فتقول له : إذن أكرمَك . فان وقعت حشواً وتعلق الفعل الواقع

«١» سبأ ٣٤ : ١٠ « ولقد آتينا داود منا فضلاً ، ياجبال أوبي معه والطير وألنا له الحديد ».
انظر النشر في القراءات العشر ٢ : ٣٣٥ .

«٢» في (خ) : له .

بعدها بشيء مما قبلها واعتمد عليه كانت لغواً ، كقولك : زيدٌ إذن أكرمُه .

وتضمر « أن » بعد ستة أحرف وهي : حـــتى ، كقولك : سرت حتى أدخلَها ولام كي كقوله تعالى « لنعلمَ أيُّ الحزبين » (١) ، ولام تأكيد النفي كقوله : « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم » (٢) ، وواو الجمع نحو : لا تأكل السمك وتشربَ اللبن ، تريد : لا تجمع بينهما ، وكذا كل موضع أردت فيه الجمع بين فعلين وتسمى واو الصرف ، و « أو » بمعنى إلى أن كقوله : لألزمنك أو تعطيَني حقي ، والفاء في جواب الأشياء الستة : الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض . فالأمر كقولك : ائتني فأكرمَك ، والنهي « لا تَطْغَوا فيه فيحلَّ عليكم غضبي » (٣) والنفي « لا يُقْضَى عليهم فيموتوا » (٤) والتمني « يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيما » (٥) ، والاستفهام كقوله تعالى « فهل لنـا من شفعاءَ فيشفعوا لنا » (٦) ، والعرض « ألا تنزلُ بنا فتصيبَ خيراً » (٧) .

وعلامة صحة الجواب بالفاء أن يكون المعنى : إن فعلتَ فعلتُ ، كقوله : ائتني فأكرمَك ، المعنى : فانك إن أتيتني أكرمتك .

«١» الكهف ١٨ : ١٢ « ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا » .

«٢» الأنفال ٨ : ٣٣ « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون »

«٣» طه ٢٠ : ٨١ « كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ، ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى » .

«٤» فاطر ٣٥ : ٣٦ « والذين كفروا لهم نار جهنم ، لا يقضى عليهم فيموتوا ، ولا يخفف عنهم من عذابها ، كذلك نجزي كل كفور » .

«٥» النساء ٤ : ٧٢ « ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينـــه مودة ، يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيما » .

«٦» الأعراف ٧ : ٥٢ « هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله ، يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل ، قـــد خسروا أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون » .

الضرب الثالث من الحروف ما يجزم فقط

وهو خمسة : لَمْ ولمّا ولا في النهي واللام في الأمر ، نحو : لِيَفعل ، و « إن » في الشرط والجزاء نحو : إن تكرمني أكرمك ، وفيه وجوه : أحدها أن يكون الشرط والجزاء مجزومين كما ذكرنا ، والثاني أن يكون الجزاء غير مجزوم ، وذلك إذا كان بالفاء نحو : إن تأتني فأنت مكرَمٌ ، أو بإذا نحو قوله تعالى « وإن تصبْهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » (١) فائدته فائدة الفاء إذا قلت : فهم يقنطون ، أو يكون ماضياً نحو : إن تكرمني أكرمتُك.

والوجه الثالث ألا يكون فيها جزم ، وذلك إذا كانا ماضيين نحو : إن خرجتَ خرجتُ .

والرابع أن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً نحو : إن أتيتني أُكْرِمْكَ وأُكْرِمُكَ ، فيجوز فيه الجزم وتركه ، ولا يجوز ترك الجزم في الشرط إن كان مستقبلا (٢) .

ونضمرُ « إنْ » للشرط في جواب الأشياء الستة التي تجاب بالفاء إلا النفي ، تقول في الأمر : ائتني أكرمْكَ ، المعنى : فانك إن تأتني أكرمْكَ وكذا تقول في الاستفهام : أينَ بيتُكَ أزُرْكَ ، وفي النهي : لا تفعلِ الشرَّ يكنْ خيراً لك ، وفي التمني والعرض : ليته عندنا يحدِّثْنا ، وألا تنزلُ تصبْ خيراً .

---

(١) الروم ٣٠ : ٣٦ « وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها ، وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » .

(٢) في (خ) : مضارعاً .

الضرب الرابع من عوامل الحروف وما يجر فقط

وهي سبعة عشر حرفاً ، الباء وأصلها للإلصاق نحو : كتبت بالقلم ، ومررت بزيدٍ وعمل النجار بالقدوم ، واللام وأصله الملك ، نحو : المالُ لزيدٍ ، ومن وأصله ابتداء الغاية نحو : خرجت من البصرة ، وإلى وأصله انتهاء الغاية نحو : خرجت من البصرة الى الكوفة ، وفي وأصله الوعاء والتضمن نحو : زيدٌ في الدار ، ورُبَّ للتقليل نحو : رُبَّ رجلٍ رأيته ، وتضمر بعد الواو كقول رؤبة :

وقاتمِ الأعماق خاوي المُختَرَقْ (١)

وحتى ، كقوله تعالى « حتى مطلع الفجر »(٢) ، وفيه ثلاثة أوجه : الجرُّ بمعنى الى ، والعطف بمعنى الواو ، والابتداء ، تقول : أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها

---

(١) القاتم : الذي فيه القتمة وهي لون فيه غبرة وحمرة ، ويقال أسود قاتم ، وقاتم هنا صفة لبلد ، الأعماق : ج عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من اطراف المفاوز ، الخاوي : الخالي ، المخترق : مكان الاختراق وهو الشق واراد به قطع المفاوز .

والبيت مطلع ارجوزة رؤبة المشهورة ، وصلته بعده :

مشتبهُ الأعلام لماع الخفَق

الديوان ٣ : ١٠٤ ، الكتاب ٢ : ٣٠١ ، المنصف ٢ : ٣ ، شرح المفصل ١ : ٦ . اللسان ، التاج (قتم) ، الخزانة ١ : ٣٨ ، ٤ : ٢٠١ .

(٢) القدر ٩٧ : ٥ « سلام هي حتى مطلع الفجر » .

أي الى رأسِها وحتى رأسَها أي ورأسَها وحتى رأسُها على الابتداء ، والتقدير : حتى رأسُها مأكولٌ . قال جرير :

فما زالت القتلى تمجُّ دماءَها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ(1)

وتفيد في الأحوال كلّها أن ما بعدها غايةٌ ونهاية ، وواو القسم وتاؤه نحو : والله وتالله . وأما الباء في حلفت بالله فهو مثل الباء في مررتُ بزيدٍ ، وهو الأصل ، والواو بدلٌ منه .

ولا تستعمل الواو مع فعل القسم ، فلا يقال : حلفت والله ، وكذا إذا كان المقسم به ضميراً لم تُستعمل الواو فيه ، ويقال : إلهي بك لأنصرنَّ دينك ، ولا يقال : وكَ ، والتاء بدل من الواو ، ولا تكون في غير اسم الله ، فلا يقال : ترَبِّ الكعبة كما يقال : وربِّ الكعبة ، وعَنْ ومعناه التعدّي كقولك : رميت عن القوس ، وعلى ومعناه الاستعلاء ، تقول : وجب المال عليه ، والكاف للتشبيه نحو : زيدٌ كعمرو ، ومُذْ ومُنْذُ يُجرُّ ما بعدهما بمعنى ابتداء الغاية ، فيقال : ما رأيتُه مُذْ يومِ الجمعة ، تريدُ : من هذا الحد ، ويرفع ما بعدهما ، فيقال : ما رأيته مُذْ يومُ الجمعة بهذا المعنى ، وبمعنى آخر ، وهو أن يرادَ الأمر كله نحو : ما رأيته مذ يومان ، تريد : أمدُ ذلك يومان .

وحاشا في الاستثناء ، وخلا وعدا إذا جررت بها ، فهذا هو القول في العوامل من الحروف وهي بأجمعها سبعةٌ وثلاثون حرفاً ، وما عداها من الحروف

---

(1) الأشكل : البياض تخالطه حمرة .

والشاهد من قصيدة لجرير يهجو فيها الاخطل ، ويذكر ما اوقعه الجحاف بن حكيم السلمي (.. — ٩٠ / ٧٠٩) ببني تغلب . الديوان : ٤٥٧ ، حماسة ابي تمام ١ : ٢٤٦ ، الأزهية : ٢٢٥ ، اسرار العربية : ٢٦٧ ، شرح المفصل ٨ : ١٨ ، اللسان (شكل ، حتت) مغني اللبيب ١ : ١٣٧ ، الخزانة ٤ : ١٤٣ . والرواية في الديوان :

وما زالت القتلى تمورُ دماؤها

فهو مما لا يعمل نحو : هَلْ وهمزةُ الاستفهام ، ولو ولولا وهَلاّ وأمّا وإمّا ولام الابتداء في قولك : لزيدٌ منطلق ، وقد وسوف والسين نحو : قد قلم ، والحروف المكفوفة وهي : إنما وأخواتها ، وربما وكما ، تقول : زيدٌ صديقي كما عمرو أخي ، وما ولا إذا كانتا مزيدتين نحو قوله عزّ وجل « فبما رحمةٍ من الله لنتَ لهم » (١) و « لئلا يعلم أهلُ الكتاب » (٢) ، وكذا حروف العطف لأنها تعمل بالإتباع والنيابة لا بأنفسها ، وإذ قد عرفت العوامل من الحروف ، فكل ما لم يكن منها فهو غير عامل .

★ ★ ★

(١) آل عمران ٣ : ١٥٩ « فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر ، فاذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين » .

(٢) الحديد ٥٧ : ٢٩ « لئلا يعلم اهــل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله ، وانه الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم » .

الفصل الرابع في العوامل من الأسماء

وهي على ضربين : ضربٌ يعملُ عملَ الفعل وضربٌ يعملُ عملَ الحرف ، فالأول على ضربين : ضربٌ يعمل عمل الفعل على المجاز ، نحو « عشرون درهماً » وكذا جميع الأسماء التي يكون لها تميز ويأتي ذكرها في بابها ، وضربٌ يعملُ عملَ الفعل على الحقيقة ، وهو خمسة : أحدها اسم الفاعل نحو : ضارب ومُكْرِم ، يعمل عمل « يَفْعل » ، تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً الآن أو غداً ، كما تقول : يضربُ أبوه عمراً ، والثاني : اسم المفعول يعمل عمل « يُفْعَلْ » ، تقول : هذا رجلٌ مضروبٌ غلمانُه ، كما تقول : يُضْرَبُ غلمانُه ، قال الله تعالى : « ذلك يومٌ مجموعٌ له الناسُ »(١) . والثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهي الصفاتُ التي تثنّى وتجمع نحو : حسن وحسنانِ وحسنونَ وحسنة وحسنتانِ وحسناتٍ ، تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ أصحابُه وكريمٍ آباؤه ، رفعتَ أصحابه بحسنٍ وآباءَه بكريمٍ كما ترفعُ بفعليها ، إذا قلت : حَسُنَ أصحابُه وكَرُمَ آباؤه .

والرابع المصدر كقولك : عجبتُ من ضربِكَ زيداً ، يعمل عمل الفعل إذا قلت : عجبتَ من أن ضرَبْتَ زيداً ، وتقول : عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمروٌ ، تريد : من أن ضرب زيداً عمرو ، ومن ضربِ زيدٌ عمراً بالتنوين تريد من أن ضربَ زيدٌ عمراً .

(١) هود ١١ : ١٠٤ « إن في ذلك لآية لمن خاف عذاب الآخرة ، ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود » .

والخامس كلمات تسمى أسماء الفعل ، كلُّ كلمةٍ منها تعملُ عملَ الفعل الذي هي اسمٌ له نحو قولهم : بَلْهَ زيداً بمعنى دعْ زيداً ، وعليك زيداً أي الزم زيداً ، ومثله دونك زيداً أي خذه ، ورويدَ زيداً بمعنى أمهل زيداً ، وهيهاتَ زيدٌ بمعنى بَعُدَ ، وشتّان زيدٌ وعمرو بمعنى افترقا ، وتقحم ما فيقال : شتّان مازيدٌ وعمرو وصَه بمعنى اسكت ومهَ بمعنى اكفف ، وإليك أي ابعُدْ .

وقريبٌ من هذا الضرب « حبّذا » لأنه مركّبٌ من « حبّ » و « ذا » ، وهو يرفع اسماً إمّا معرفةً نحو : حبّذا زيدٌ ، وإمّا نكرة مخصوصة نحو : حبّذا رجلٌ رأيته بالبصرة . فإن اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ رفعَ المعرفةَ ونصب النكرة نحو : حبّذا رجلاً زيدٌ .

★ ★ ★

الضرب الثاني من الاسماء العوامل

وهو مايعمل عمل الحرف ، وهو يعمل الجرّ والجزمَ ، فالجر بالإضافة ، والإضافة على ضربين أحدهما أن تكون بمعنى اللام نحو قولك : دارُ زيدٍ تريدُ : دارٌ لزيدٍ ، واضافة بمعنى « من » كقولك : خاتمَ فضة ، تريد : خاتمٌ من فضة .

ومن هذا الضرب إضافةُ الإعداد إلى تمييزها ، والأعداد تميّزُ على ثلاثةِ أوجه أحدها أن تضاف إلى جمع نحو : ثلاثة أثواب ، وكذا إلى عشرة ، والثاني يضاف إلى مفرد وذلك في المائة والألف وما يتضاعف منها نحو : مائة درهم ومائتا درهم وثلاثمائة درهم وألف درهم وألفا درهم وثلاثة آلاف درهم ، والثالث ليس مما نحن فيه وهو أن يكون التمييز منصوباً مفرداً ، وذلك من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين نحو : أحدَ عشر درهماً وتسعةٌ وعشرون درهماً ، ويسقط في الإضافة التنوينُ ونونُ التثنية والجمع كقولك : غلامُ زيدٍ وغلاما زيدٍ وبنو عمرو ومسلمو بلدٍ فهذا عمل الجر للأسماء (١) .

وأما الجزم فللأسماء التى تتضمن معنى « إن » في الشرط والجزاء ، وهي تسعة : مَنْ وما وأي وأينما ومتى وحيثما وإذما وأنّى ومهما ، تقول : مَنْ يكرمني أكرمْه ، وما تصنَعْ أصنَعْ ، وأيُّهم يأتنى أكرمْهُ ، وأينما تكنْ أكنْ ، ومتى تخرجْ أخرجْ ، وحيثما تكنْ أكنْ ، وإذ ماتخرجْ أخرجْ ، وأنّى تفعلْ أفعلْ ، ومهما تصنَعْ أصنعْ ، قال الله تعالى « مهما تأتنا بـــه من آيةٍ لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين »(٢) .

---

(١) في (خ) : في الأسماء.

(٢) الأعراف ٧ : ١٣١ « وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » .

الفصل الخامس في أشياء منفردة

وهو خمسة أبواب : باب المعرفة والنكرة ، المعرفة خمسة : المضمر نحو « أنت » والتاء في « ضربت » والكاف في « غلامك » ، والثاني العلم نحو : زيدٌ وعمرو ، وكل اسم وضع في أول أحواله لشيء بعينه لايقع على كلّ مايشبهه فهو علمٌ ، ألا ترى أن « زيداً » وُضع في أول ماوضع للرجل المعيّن ، ثم ليس كل من يكون مثل زيدٍ يسمى زيداً .

والثالث مافيه الألف واللام نحو : الرجل والفرس ، ولام التعريف ، يكون للعهد كقولك : فعل الرجل كذا ، تريد واحداً بعينه ، وقد عَهِدَه المخاطَب والمخاطِبُ ، وعرّفَه بأمرٍ ، وللجنسِ كقولك : الرجل خير من المرأة .

والرابع المبهم ، وهو نوعان : أحدهما أسماء الإشارة نحو : هذا وهؤلاء وذا ، وكذا كل اسم إشارة ، النوع الثاني : الموصولات ، وهي الذي والتي وتثنيتها وجمعها ، ومن وما إذا كانا بمعنى الذي ، والألف واللام بمعنى الذي نحو: الضاربُ والقائم بمعنى الذي ضرب والذي قام ، و « أيّ » بمعنى الذي كقوله تعالى « أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيّاً » (١) .

والخامس من المعرفة المضاف إلى كل واحد من هذه الأربعة نحو : غلامُ زيدٍ وغلامُك فكلُّ مضافٍ إلى معرفةٍ معرفةٌ ، وما عدا هذه الخمسة فهو نكرة

---

(١) مريم ١٩ : ٦٩ « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا » .

باب التوابع

وهي خمسة : تأكيد وصفة وعطفُ بيان وبدلٌ وعطفٌ بحرف ، فالتأكيد كقولك : جاءني زيدٌ نفسُه ، والقومُ كلهم والرجلان كلاهما والقومُ أجمعون أكتعون[1] . فكلُّ تأكيد تابعٌ المؤكد في إعرابه ، ولا تؤكد النكرة ، فلايقال : جاءني رجلان كلاهما .

والصفة على خمسة أوجه ، أحدها أن تكون حِلْيَةً كالطويل والأسود والأزرق ، والثاني أن تكون فعلاً كالقائم والقاعد والمضروب ، والثالث أن تكون غريزة كالفَهِمِ والكريم والعاقلِ ، والرابع أن تكون نسباً أو قرابةً نحو هاشميٌ وبصري ، والخامس الوصف بأسماء الأجناس ، بـ « ذو » كقولك : جاءني رجلٌ ذو مالٍ ، فكل صفة تتبع الموصوف في إعرابه وتعريفه وتنكيره وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه ، تقول : جاءني رجلٌ ظريف ، والرجل الظريفُ ، ورأيت امرأة ظريفة والمرأة الظريفة ، ومررت برجالٍ كرام والرجال الكرام ، و « ذو » يثنى ويجمع فيقال : ذو مالٍ وذا مال ، وذي مال ، وذوا مالٍ وذوَيْ مالٍ وذوو مالٍ وذوِي مالٍ ، وذاتُ مالٍ وذواتا مالٍ وذواتَيْ مالٍ وذواتُ مالٍ وذواتِ مالٍ ، بالكسر في الجر والنصب كمسلماتٍ .

وعطفُ البيان ، وهو الاسم الذي يكون الشيء به أعرف فيُبَيَّنُ به غيرُه ، كقولك : مررت بأخيك زيدٍ بيّنتَ الأخ بزيدٍ وبزيدٍ أبي عبد الله ، إذا كان

---

(١) أكتعون : تامون ، من قولهم : حول كتيع أي تام . تاج العروس (كتع) .

معروفاً بكنيته وبأبي عبد الله زيد ، إذا كان معروفاً بالاسم البدل ، وهو على أربعة أضرب : بدل الكل من الكل كقولك : رأيتُ زيداً أخاك ، وبدلُ البعض من الكل ، كقولك : مررتُ بالقــوم ثلثهم ، وجعلتُ متاعَك بعضَه فوق بعض ، وبدل الاشتمال نحو : سُلبَ زيدٌ ثوبُه ، ومنـه بدل الفعل من فاعله ، تقول : أعجبني زيدٌ ضربُه وزيدٌ علمُه ، وبدل الغلط كقولك : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، وحقُّه بَلْ حمارٍ .

والعطف بالحرف ، وحروف العطف تسعة : الواو للجمع والاشتراك ، نحو : جاءني زيدٌ وعمرو ، والفاء للتعقيب نحو : ضربتُ زيـداً فعمراً ، وثم للتعقيب أيضاً ، إلا أن فيه زيادة تراخٍ نحو : ضربتُ زيداً ثم عمراً ، و أو للشك نحو : جاءني زيدٌ أو عمروٌ ، وللتخيير نحو : اضربْ زيداً أو عمراً ، وللإباحة نحو : جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ ، وأمْ للاستفهام نحو : أزيداً ضربتَ أم عمراً ، ولا للنفي بعـد الإثبات نحو : جاءني زيدٌ لا عمرو ، وبَلْ للإضراب عن الأول والإثبات للثاني نحو : جاءني زيدٌ بل عمرو ، وما جاءني عمروٌ بل خالدٌ ، ولكن للاستدراك بعد النفي نحو : ما جاءني زيدٌ لكن عمرو ، وحتى بمعنى الغاية نحو : ضربتُ القومَ حتي زيداً ، وينبغي أن يكون ما بعده مما يصحُّ دخوله فيما قبله ، فلا يجوز : جاءني القومُ حـــتى حمارٌ كما يجوز وحمارٌ ، لأنَّ الحمار لا يكون من القوم .

فهذه الحروف تجعل ما بعد الأول تابعاً لما قبـله على البدل في الرفع والنصب والجر ، وهكذا حكمها في الفعل تقول : يقومُ ويقعـد ، ولن يقومَ ويقعدَ ، ما بعدها تابـع لما قبلهـــا ولم يقمْ ويقعدْ ، فيتبـع الثاني الأول في الرفـع والنصب والجزم .

باب التذكير والتأنيث

المؤنث حقيقي وغيرُ حقيقي ، فالحقيقيّ ما كان خِلْقَة كالمرأة والناقة ؛ وغير الحقيقي على أربعة أضرب : أحدها ما كان في آخره التاء المتحركة الموقوفُ عليها هاءً نحو : الغرفة ، والثاني ما كان في آخره ألف التأنيث نحو : البشرى والصحراء والحرباء ، والثالث ما هو في تقدير التاء كالشمس والدار [1] والأرض ، ولتقدير التاء يقال : شُمَيْسَة ودُوَيْرَة وأُرَيْضَة في التصغير ، والرابع ما كان جمعاً ، فكل جمع مؤنث إلا جمع السلامة بالواو والنون فيمن[2] يعقل ، نحو : المسلمون والزيدونَ فانه مذكر ، ولا يجوز أن تقول : خرجتْ الزيدون والبنونَ مؤنث ، لأن بناء الواحد لم يسلم في [3] الجمع ، والناس والرهط والأنام والنَّفَرُ مذكر ، والقومُ يذكّرو يؤنث ، كقوله تعالى « كذّبَتْ قومُ نوحٍ المرسلينَ » [4] « وكذّبَ به قومُك » [5] . ثم إن المؤنث الحقيقي يؤنّثُ فعلُه تقدّم أو تأخر ، تقول : خرجتِ المرأة والمرأة خرجت ، وهذا رجلٌ خارجةٌ امرأتُه وامرأتُه خارجةٌ .

وغير الحقيقي يجوز في فعله التذكير والتأنيث إذا تقدم ، تقول : طلعَ الشمسُ وطلعتِ الشمسُ وقال نسوةٌ وقالت نسوة ، ولا يجوز التذكير مع

«١» في (خ) : والدلو .

«٢» في (آ) : فيما ، وما أثبتناه من (خ)

«٣» في (خ) : فيها .

«٤» الشعراء ٢٦ : ١٠٥ .

«٥» الأنعام ٦ : ٦٦ « وكذب به قومك ، وهو الحق ، قل : لست عليهم بوكيل » .

التأخر ، فلا يقال : الشمسُ طلعَ ، وإنما يقال طلعت ، وجمع المؤنث الحقيقي كالنسوة ، لا يكون تأنيثه حقيقياً ، وجمع المذكر الحقيقي نحو : الرجال ، يؤنث من حيث هو جمع .

واعلم أن الأعداد تأنيثها بالعكس من تأنيث جميع الأشياء ، فالتاء فيها علامة للتذكير ، وسقوطها للتأنيث ، وذلك من الثلاثة إلى العشرة تقول : ثلاث نسوةٍ وعشرةُ غِلْمةٍ ، وما قبلَ الثلاثة باقٍ على الأصل تقول : واحد وواحدة واثنان واثنتان ، فاذا جاوزت العشرة أسقطت التاء من العشرة في[1] المذكر ، فقلت : أحد عشر درهماً ، وأثبتّه مع المؤنث وكسرت الشين ، فقلت إحدى عشرة امرأة ، وإن شئت أسكنت الشين فقلت : إحدى عَشْرة امرأة ، وما ضُمّ إلى العشرة باق على حاله ، تقول في ثلاثة عشر رجلًا بالتاء في المذكر وثلاث عشرة امرأة بسقوطها في المؤنث ، والاسمان مبنيّان على الفتح لا إعرابَ لهما ، إلا اثني عشر ، فان الأول منهما معرب فيه ، تقول : جاءني اثنا عشر ، ورأيتُ اثني عشرَ ، ومررتُ باثني عشر .

«١» في (خ) : مع.

باب الإعراب الأصلي وغير الأصلي

اعلم أن الكلام مداره على ثلاثة معانٍ : الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فالرفع للفاعل والنصب للمفعول والجرّ للمضاف إليه ، وما خرج من هذه الأقسام فمحمول عليها وليس بأصل ، فالمحمول على الفاعل المبتدأ والخبر ، واسم كان وأخواتها وخبر « إن وأخواتها » والمحمول على المفعول خبر « كان » واسم « إن » والحال والتمييز . والتمييز على ضربين : أحدهما أن يكون بعد تمام الكلام ، مثل : طاب زيد نفساً ، وقد تقدم ذكره ، والثاني أن يكون في الاسم نون تثنية أو جمع أو تنوين نحو « عشرون درهماً » ، وفي المقادير نحو : منوان سمناً وقفيزان بُرّاً ، وما في السماء قدر راحة سحاباً .

والثالث أن يكون الاسم في تقدير النون ، وذلك في ثلاثة عشرَ وأخواتها ، فعشَرَ في تقدير التنوين لأن الأصل ثلاثة وعشرة .

ومن التمييز « كم » وله معنيان ، الاستفهام والخبر ، فهو في الاستفهام بمنزلة « عشرون » تقول : كم رجلاً جاءك ، كأنك قلت : أعشرون رجلاً جاءك أم ثلاثون .

وأمّا في الخبر فيكون بمنزلة مئةِ مرةٍ ، كقولك : كم رجلٍ جاءك ، المعنى كثير من الرجال جاؤوك (١) ، وبمنزلة عشرة أخرى نحو : كم رجالٍ جاؤوك يضاف إلى الجمع ، كعشرة رجالٍ ، فهذا هو النصبُ غير الحقيقي .

«١» في (خ) : جاءك .

وأما الجر غير الحقيقي فعلى ضربين : أحدهما أن يكون بزيادة حرف الجر نحو : ألقى بيده ، وبحسبك أن تفعل كذا ، المعنى : ألقى يده ، وحسبك أن تفعل كذا .

والثاني أن تكون الإضافة لفظية ، وهي على ضربين : أحدهما أن يكون المجاور منصوباً في المعنى كقوله تعالى « هدياً بالغَ الكعبة » (١) المعنى : هدياً بالغاً الكعبة ، وكذا كلُّ اسم فاعلٍ أضيف إلى مفعول نحو : مررت برجلٍ ضاربِ أخيه وضاربِ زيدٍ ، والآخر أن يكون المجرور مرفوعاً في المعنى كقولك : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه ، المعنى حَسَنٌ وجهُهُ ، وكذا كل صفة أضيفت إلى ما هي له في المعنى نحو : الحسنُ الوجهِ ، لأن الحُسْنَ للوجهِ ، وقد أضفتَ حسناً في اللفظ اليه ، فاعرفه . وإعراب الفعل غير حقيقي كله ، إذ لا يتصور فيه فاعلية ولا مفعولية ولا إضافة .

★ ★ ★

(١) المائدة ٥ : ٩٨ « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ، هدياً بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياماً ليذوق وبال امره ، عفا الله عما سلف ، ومن عاد فينتقم الله منه ، والله عزيز ذو انتقام » .

قسمة في الإعراب

اعلم أن الإعراب على ضربين : صريحٌ وغير صريح ، فالصريح على ضربين أحدهما بالحركات ، والآخر بالحروف ، كما تقدم ، وغير الصريح أن تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الإعراب ، وذلك في المضمر نحو : أنتَ ، فإنه وضع للمرفوع ، وإياكَ للمنصوب ، والمضمر متصل ومنفصل ومستكن ، فالمنفصل أربعة وعشرون ، مرفوعه اثنا عشرَ : أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنّ وأنا ونحنُ وهو وهي وهما وهم وهنّ ، ومنصوبه أيضاً اثنا عشر : إياكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكنّ وإياي وإيانا وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن . وليس له مجرور .

والمتصل ثلاثة وعشرون ، مرفوعُه أحدَ عشرَ : التاء المفتوحةُ في «فعلتَ» والمضمومة في « فعلتُ » والمكسورة في « فعلتِ » ، و « فعلتما » و «فعلتُم» و « فعلتُنّ » و « فعلنا » ، والألف والواو في « فعلا » و «فعلوا» ، وكذا يفعلان و « يفعلون » و « تفعلان » و « تفعلون » ، لأن النون علامة رفع (١) ، والياء في « تفعلين » و « افعلي » ، والنون في فعلنَ ويفعلن ؛ ومنصوبه اثنا عشر : الكاف المفتوحة في « أكرمكَ » والمكسورة في « أكرمكِ » و « أكرمكما » و « أكرمكم » و « أكرمكن » ، والهاء في « أكرمه » و « أكرمها » و « أكرمهما » و « أكرمهم » و « أكرمهنّ » ، والياء في

(١) في (خ) : الرفع .

« أكرمني » ، والنون عماد ، والألف والمجرور كالمنصوب ، تقول [1] : إكرامُك كما تقول : أكرمتك ، إلا أن ياء المتكلم لايكون له عمادٌ في الاسم، فيقال : « غلامي » بغير نون ، وإنما يكون ذلك في الفعل وفي « قدني » و « قَطْني » بمعنى « حسبي » ، وفي « مني » و « عنّي » و « لدنّي » في لَدُنْ .

والمستكنُ لايكون إلا مرفوعاً ، ومعنى المستكن أن تقول : افعلْ ، فيكون « أنت » مستكنا في النية ، والمعنى وهو لازم وغير لازم .

فاللازم في أربعة : افعَلْ وأفـْعَلُ ونَفْعَلُ وتَفْعَلُ ، إذا كان التاء للخطاب ، فهذه لاتخلو من الضمير أبداً .

وغير اللازم في خمسة : فَعَلَ ويَفْعَلُ ، وكذا إذا كان للمؤنث في قولك : فعلتُ وتفعلُ ، وفي اسم الفاعل والمفعول والصفات المشبهة بالفاعل ، فإن هذه إذا رفعت اسماً ظاهراً لم يكن فيها ضميرٌ ، فإذا قلت : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرا لم يكن فيه ضمير ، ويسمى فارغاً .

---

(١) في (خ) : تقول : مررت بك كما تقول جزتك .

باب المفرد والجملة

اعلم أن الواحد من (١) الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو : خرج زيدٌ سُمّي كلاماً وسُمّي جملةً ، والائتلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا وبين الاسمين ، كقولك : زيدٌ منطلقٌ ، وبين الاسم والحرف في النداء خاصة نحو : يازيدُ .

والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع : أحدها خبر المبتدأ ، تقول : زيدٌ خرجَ أبوه ، فتكون الجملة التي هي « خرج أبوه » في موضع رفع ، لوقوعها موقع خارج (٢) ، والثاني : خبر كان وأخواتها كقولك : كان زيد أبوه منطلق فأبوه منطلق في موضع نصب ، لكونه خبر كان . والثالث : خبر إن وأخواتها تقول : إن زيداً أخوه منطلق ، فـ « أخوه منطلقٌ » في موضع رفع ، لأنه خبر « إنّ » ، والرابع في المفعول الثاني من باب ظننتُ وأخواتها ، تقول : ظننت زيداً أبوه خارج .

والخامس في صفة النكرة نحو : مررت برجل (٣) أبوه منطلق ، فالجملة في موضع جر لكونها صفة لمجرور . والسادس الحال كقولك : جاءني زيدٌ تُقاد

---

(١) في (آ) : في ، وما اثبتناه من (خ) .

(٢) في (خ) : خرج .

(٣) في (خ) : برجل خرج ابوه .

الجاذبُ بين يديه ، ويجب أن يكون فيها ذِكْرٌ لما قبلها ، كقولك : زيدٌ خروج غلامه ، فالهاء ذِكرُ زيدٍ ، ولو قلت : زيدٌ قامَ قامَ عمرو لم يجز ، وكذا الباقي .

فهذا آخر ما أوردناه (١) من الجمل في عوامل الإعراب .

تمت الجرجانية ، والحمد لله ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه .

★ ★ ★

«١» في (آ) : ما أردنا ، والذي أثبتناه من (خ) .

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الشعر والرجز

فهرس أعلام الأشخاص

★ ★ ★

فهرس الأرهاط والجماعات

فهرس الأماكن

مصادر الدراسة ومراجعها

١ – إحياء النحو

لإبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، مصر ١٩٣٧ م .

٢ – الأزهية في علم الحروف

لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٩٧١ م .

٣ – أسرار البلاغة

لعبد القاهر الجرجاني ، مطبعة الترقي بمصر ١٣١٩ هـ – ١٩٢٠ م .

٤ – أسرار العربية

لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، طبعة أولى ١٩٥٧ م .

٥ – إنبـــاه الرواة

للقفطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات ١٣٦٩ – ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٠ – ١٩٥٥ م .

٦ – الإنصاف في مسائل الخلاف

لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة في مصر ، جزءان في مجلد ، طبعة رابعة ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م .

– بروكلمان = تاريخ الأدب العربي .

٧ – التاج = تاج العروس

لمرتضى الزبيدي ، المطبعة الخيرية بجمالية مصر ، عشرة أجزاء في عشرة مجلدات، طبعة أولى ١٣٠٦ هـ .

٨ — تاريخ الأدب العربي « باللغة الألمانية »

لكارل بروكلمان ، ليدن ١٩٣٧ م — ١٩٤٩ م .

٩ — حماسة أبي تمام

لأبي تمام ، شرح المرزوقي ، نشر أحمد أمين ، عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، أربعة أجزاء في أربعة مجلدات ، طبعة أولى ١٣٧١ — ١٣٧٢ هـ ، ١٩٥١ — ١٩٥٣ م .

١٠ — الخزانة = خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب

لعبد القاهر بن عمر البغدادي ، أربعة اجزاء في أربعة مجلدات ، طبعة بولاق في القاهرة ١٩٢٩ هـ .

١١ — الخصائص

لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات ، طبع دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .

١٢ — دلائل الإعجاز

لعبد القاهر الجرجاني ، صححه الشيخ محمد عبده ومحمود التركزي الشنقيطي ، مطبعة المنار بمصر ، طبعة ثانية ١٣٣١ هـ .

١٣ — ديوان جرير

شرح ديوان جرير لمحمد بن إسماعيل عبد الله الصاوي ، نشر دار الحياة في بيروت طبعة أولى ١٣٥٣ هـ .

— ديوان رؤبة = مجموع أشعار العرب

١٤ — الرد على النحاة

لابن مضاء القرطبي ، حققه د. شوقي ضيف ، مصر ١٩٤٧ م .

١٥ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب
لعبد الحي بن العماد الحنبلي ، نشر مكتبة القدسي بمصر ، ثمانية أجزاء في ثمانية مجلدات ١٣٥١ هـ .

١٦ـ شرح المفصل
لابن يعيش ، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، عشرة أجزاء في مجلدين .

١٧ـ طبقات الشافعية الكبرى
لعبد الوهاب بن تقي السبكي ، المطبعة الحسينية المصرية ، ستة أجزاء في ستة مجلدات .

١٨ـ طبقات ابن قاضي شهبة
لابن شهبة الأسدي ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية برقم ٢١٤٦ ، تاريخ تيمور .

١٩ـ العوامل المئة
لعبد القاهر الجرجاني ، استانبول ١٣١٧ هـ .

٢٠ـ القرآن الكريم

٢١ـ الكتاب
لسيبويه ، طبعة بولاق ، مصر ، جزءان في مجلدين ١٣١٦ هـ .

٢٢ـ كشف الظنون
لحاجي خليفة ، لندن .

٢٣ـ اللسان = لسان العرب
لابن منظور ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق المطبوعة ١٣٠٠ ــ ١٣٠٨ هـ ، عشرون جزءاً في عشرين مجلداً .

٢٤- مجموع أشعار العرب ، ديوان رؤبة بن العجاج في الجزء الثالث منه
نشر وليم آلورد ، برلين ١٩٠٢ م .

٢٥- معجم الأدباء
لياقوت الحموي ، عشرون جزءاً في عشرين مجلداً ، مصر ١٣٥٥ - ١٣٥٧ هـ ،
١٩٣٦ - ١٩٣٨ م .

٢٦- مغني اللبيب
لابن هشام ، حققه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، جزءان في مجلدين ، دار
الفكر في بيروت ، طبعة ثانية ١٩٦٩ م .

٢٧- مناهج البحث في اللغة
د. تمام حسان ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة لجان البيان العربي .

٢٨- المنصف في شرح تصريف المازني
لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات
طبعة أولى ١٣٧٣ - ١٣٧٩ هـ ، ١٩٥٤ - ١٩٦٠ م .

فهرس أبواب الكتاب وفصوله

	رقم الصفحة

منشورات دار الحكمة بدمشق

٥ ق. س. ل